الالتزام الحزبي
إشكاليات مصرية وخبرات دولية

الالتزام الحزبي

إشكاليات مصرية وخبرات دولية

الباحثون حسب ترتيب الدراسات بالكتاب:

أ/ أحمد فوزي

أ/ نيك سيجلر

أ/ سامح مكرم عبيد

أ/ جاكي سميث

أ/ محمد العجاتي

مراجعة: أيمن عبد المعطي

طبعة أولى 2015

الناشران: منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة الشركاء الدوليين للحوكمة

رقم الإيداع: 2015/23750

نشر وتوزيع

+201222235071

rwafead@gmail.com

www.rwafead.com

الالتزام الحزبي

إشكاليات مصرية وخبرات دولية

المحتويات

مقدمة: 7

الفصل الأول: الالتزام الحزبي والإشكاليات البنيوية 11

أولا: الالتزام الحزبي في مصر 13

ثانيا: الالتزام الحزبي – وجهة نظر من مقرات حزبية 19

الفصل الثاني: الالتزام الحزبي والإشكاليات التمثيلية 27

أولا: نقاط أساسية.. العلاقة بين النواب والالتزام الحزبي "القيود والحريات" 29

ثانيا: أعضاء البرلمان والالتزام الحزبي.. "تأملات وتجربة المملكة المتحدة" 35

الفصل الختامي: الالتزام الحزبي هل يمكن تحققه في الحالة المصرية؟ 43

مقدمة

لا يتصور أن يتم التطرق لـ /أو معالجة أزمة الالتزام الحزبي التي تواجهها الأحزاب المصرية، دون التطرق لعامل أساسي وهيكلي مؤثر في شكل هذه الأزمة، وهو ذلك المرتبط بعملية بناء هذه الأحزاب في أعقاب الثورة المصرية. وهي اللحظة التاريخية التي تركت بكل تعقيداتها ومظاهرها أثرها وصداها على الأحزاب المصرية منذ ذلك الوقت. حيث اتسمت لحظة اندلاع الثورة وما تلاها من أيام الثورة الأولى خلال الـ18 يوما، بكونها لحظة ملحمية بالأساس، بما ضمته بين جنباتها من تعدد وتنوع في خلفية المشاركين والمواطنين، وما أبداه هذا الجمع من إجماع على المطالب الرئيسية المرفوعة في تلك الفترة، وهي الحالة التي استمرت خلال الفترة الأولى في أعقاب اندلاع الثورة، تحت مسميات ودعاوي التوافق.

هذه المتغيرات والمشاهد الملحمية التي اتسمت بها هذه الأيام، وجدت طريقها للتخزين والاستبطان في الترتيبات السياسية التي أعقبت الثورة، وفي القلب منها عملية تأسيس الأحزاب، حيث سعى القائمون على هذه الأحزاب لإعادة إنتاج هذه المشاهد الملحمية والجمعية على مستوى الأحزاب من خلال تبني برامج سياسية حزبية يغلب عليها تكوين مظلة جامعة للأطياف الاجتماعية والمصالح المختلفة في الحالة المصرية، وهو ما كان له انعكاس في المبادئ التي حوتها هذه البرامج من حيث تشابهها لحد كبير، على الرغم من تباين الانتماءات الفكرية والأيديولوجية لهذه الأحزاب. وهو الأمر كذلك الذي غلب عليه اعتقاد من جانب هذه الأحزاب والقائمين عليها بقدرة مثل هذا التشكيل والتكوين على احتواء وإدارة التباينات الفكرية والمصلحية بين هذه العناصر، كما هو الحال في وضعية أيام التحرير الـ18، وأن التواجد تحت مظلة أي حزب يعني المضي قدما لتحقيق نفس المطالب والدفاع عن نفس المصالح، على اعتبار أن التوافق في معارضة مبارك يعني ضمنا توافقا حول المصالح والمطالب والتوجهات لمرحلة ما بعد الثورة، إلا أن انعكاس السياق يمتد لجانب آخر وهو المرتبط بطبيعة المشهد السياسي في مصر منذ تلك

الفترة والذي اتسم بقدر كبير من السيولة السياسية والاجتماعية، لحركة المواطنين والفئات الاجتماعية على اختلافها في تلك الفترة، على النحو الذي عمق منه في جانب آخر غياب قيادات في ذلك المشهد السياسي الثوري يمكن أن يكون له دور بأي حال من الأحوال في تأطير والتفاف المواطنين حول أفكار بعينها أو كيانات حزبية بعينها، وهو الأمر الذي ساعد بشكل أساسي في اقتصار الأحزاب المؤسسة في تلك الفترة على أوساط بعينها نشطة سياسيا ومسيسة-وهي بدورها محدودة العدد- كانت ترزح بدرجة أو بأخرى تحت رؤى التوافق والتوحد في المصالح السابق الإشارة له، وهو الأمر الذي ترك انعكاسه على البرامج التي تبنتها الأحزاب في مصر في أعقاب الثورة، والتي اتسمت لحد كبير بالتشابه والتلاقي، بالرغم من تنوع واختلاف المعيار الفكري والإيديولوجي الذي يُصنف الحزب على أساسه.[1]

وهو أمر تأثر في جانب منه بسرعة التطورات السياسية في مصر، والتي أعقبها انفتاح في المجال السياسي، ارتأت كثير من القوى ضرورة استثماره بسرعة تكوين كيانات حزبية للعمل، للانخراط في ترتيبات المشهد السياسي في تلك الفترة، وهو الأمر الذي وضع هذه الأحزاب أمام إشكالية رئيسية أنها كيانات لم تجد لها أو تكن قد وضعت موطئ قدم لها بين أيا من الفئات الاجتماعية أو الطبقية، وغلب فيها ما يمكن أن يطلق عليهم القادمون الجدد على الحياة السياسية، والذين يحتاجون وقتا لفهم وبلورة مفاهيمهم بخصوص السياسة بشكل عام و الأحزاب بشكل خاص، خاصة وأن أعداد كبيرة منهم كانت من الشباب الذي شارك في الثورة ثم انتقل للعمل الحزبي محتفظا بروح التمرد الثوري.

أما فيما يخص التشريعات في هذا الصدد يمكن الإشارة لقانون الأحزاب المصرية الذي نص على عدد يعد من الأرقام الأعلى في العالم لتسجيل

[1] محمد العجاتي، نوران أحمد، "مفهوم المواطنة في خطاب التيارات السياسية المختلفة: دراسة مقارنة"، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2014، ص 34-36

الأحزاب السياسية وهو 5000 عضو، مما يجعل كثير من الأحزاب تلجأ لضم أشخاص ليسوا على نفس الخط الفكري، مما يحدث سيولة داخل الحزب ويوسع مساحة الاختلافات التي تتجاوز الرأي لتصل أحيانا إلى حد التوجه2.

كذلك يمكن الإشارة لنظام الانتخابات المصري وتأثيره المحتمل على مسألة الالتزام الحزبي، حيث أنه يعمد لتهميش القوائم الحزبية،

فوفقا لقانون الأحزاب المصرية الجديد الذي تم إصداره في يونيو 2014، فتم إقرار نظام للانتخابات يجمع بين المقاعد الفردية والتي تمثل بعدد 420 مقعد من إجمالي عدد مقاعد البرلمان التي تصل لـ567 مقعد، في مقابل تخصيص 147 للتنافس عليها وفقا لنظام القائمة الحزبية،3 وحيث أن فلسفة القائمة الحزبية وتكوينها يقوم بالأساس على مبدأي التضامن والالتزام الحزبيين، فإن هذا التكوين الجديد للمقاعد البرلمانية من شأنها أنه يفقد نظام القائمة الحزبية قدر كبير من جاذبيته بالنسبة للأحزاب والقائمين على الأمر الانتخابي بداخلها على اعتبار أنها لن تضمن الجزء الأكبر ممن الفوز بالمقاعد في مقابل النظام الفردي، وحتى في حالات الرغبة في التنافس على نظام القائمة الحزبية، فإنه يقلل من هامش الحركة أمام الحزب في طرح شروط وقواعد ملزمة على العناصر أو الأعضاء المنضوين في القائمة. إلى جانب أن نظام القائمة المغلقة المعتمد حاليا، والذي يسمح لقائمة واحدة بالفوز طالما حصلت على 50% من الأصوات الصحيحة، وهو ما يحرم القوائم الحزبية الأخرى من الفوز والتواجد، وهو عامل إضافي يُضعف من جاذبية القوائم الحزبية وخوض الانتخابات وفقا لها.

وفي إطار التعرض كذلك للسياق الحاكم، لا يمكن تجاهل مسألة ثقافة العمل العام والجماعي في مصر، والتي تطرح بدورها إشكالية فيما يتعلق

---

[2] محمد العجاتي، "قانون الأحزاب وخطوة جديدة نحو الديمقراطية"، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2012، ص: 7

[3] أحمد مرسي، "الأفراد قبل الأحزاب في الانتخابات المصرية"، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 15 يوليو 2014، http://is.gd/zehhTN

بتحقيق الالتزام الحزبي وترسيخه، والتي تعاني من قدر كبير من الهشاشة وعدم التجذر ينعكس بقوة في الأعمال التطوعية، والتي يعد العمل الحزبي أحد أوجهها وتفريعاتها، وهي الثقافة التي تغيب عنها الديمقراطية كذلك.4

بناء على ذلك يتعرض هذا الكتاب لقضايا الالتزام الحزبي في مصر، والخبرات البريطانية في هذا المجال، من خلال محورين أساسيين: **الأول** هو الالتزام الداخلي لأعضاء الحزب وقياداته، **والثاني** هو التفاعلات الحزبية مع ممثلي الحزب في المجال العام.

ويختتم الكتاب بفصل تحليلي يطرح أهم الإشكاليات المصرية، والدروس المستفادة من التجربة البريطانية في التعامل مع الاشكاليات المتشابهة، بما يتوافق مع السياق المصري.

[4] أحمد فوزي، الالتزام الحزبي"، فصل في نفس الكتاب.

الفصل الأول:
الالتزام الحزبي والإشكاليات البنيوية

أولا: الالتزام الحزبي في مصر

أ/ أحمد فوزي

الأمين العام للحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، مصر

مقدمة:

.."الالتزام الحزبي" هي عبارة دائما ما يتم تداولها بين النشطاء الحزبيين، والأكثر في فترات إجراء الانتخابات البرلمانية في مصر، أو أثناء محاولة إلزام بعض القيادات الوسيطة والشابة بالأحزاب بقرارات تم اتخاذها من مستويات الحزب التنظيمية، وهى أحد أهم أسباب عزوف بعض الشباب عن الانخراط في أطر تنظيمية مثل الأحزاب أو حتى حركات اجتماعيه أو احتجاجية لها قواعد وأطر ولوائح، قد تجبر أعضائها على الالتزام بقرارتها، حيث يفضل الشباب عدم إلزامهم بأي قرارات ويفضلون حرية الحركة، وهناك اشكالية قديمة أيضا لم نجد لها حلا عن علاقة المثقفين بالتنظيمات الحزبية، فالمثقف دائما ما يرغب في ممارسة حريته المطلقة في التفكير والبحث والتعبير، وهو يرى في الالتزام الحزبي والانتماء له، ما يفقده كثيرا من الحرية وربما يضع حدا لحرية تعبيره عن أفكاره وآرائه بسببه.

إن إشكالية الالتزام الحزبي اشكالية مستمرة، وتظهر في توقيتات عدة، ولكننا بدون التزام أعضاء الحزب بمبادئه وقرارته، مع الاحتفاظ بالحق في نقدها، ومحاوله تغييرها، فلا معنى للحزبية ولا التنظيم ولا مبرر لوجود الأحزاب، فالأحزاب هي جمعيات سلمية يكونها أعضائها التي يجمع بينهم أفكار ورؤى اجتماعية واقتصادية وسياسية مشتركة، بهدف إقناع المواطنين بها للانضمام اليهم وحثهم على التصويت لهم في الانتخابات بهدف الوصول للسلطة، وبدون التزام أعضاء الحزب بأطره التنظيمية وأفكاره ومبادئه نكون أمام تنظيم ضعيف ورخو لا يصلح لتلك المهمة، ولكن مرونة لوائح الحزب الداخلية وقياداته المنتخبة في إبداع آليات تحقق التوازن بين حرية الأعضاء في طرح أفكارهم وعدم التعارض بينها وبين قرارات الحزب، وشعور الأعضاء

بشراكتهم في اتخاذ تلك القرارات عبر آليات ديمقراطية، مع حقهم في التكتل داخل المؤسسات الحزبية لمحاولة تغييره وتصويبه، هو السبيل الوحيد أمام الأعضاء لتحقيق التوازن بين التماسك التنظيمي وحريه الأعضاء في إبداء آرائهم دون الاخلال بقرارات الحزب ودون انسحابهم من الأحزاب.

ولكن قبل مناقشه قضية الالتزام الحزبي في مصر يجب الا نغفل أن التجربة الحزبية الحديثة في مصر بعد يناير 2011، هي تجربة وليدة بل ونستطيع أن نقول إننا أمام مشروعات أحزاب تحت التأسيس، يحاول أعضائها الوصول لأطر تنظيمية وجماهيرية ومحاولة التوافق على أفكارها وبرامجها، وإنها مرت بمرحلتي انتقال صعبة للغاية، وطاردة في الأصل للعمل الجماعي والحزبي، ولكي نناقش الالتزام الحزبي يجب مناقشة التالي:

أولا: مفهوم الالتزام الحزبي.

ثانيا: اشكالية الالتزام وهل هي مستمرة أم تظهر في توقيتات مختلفة مع أمثلة توضيحية.

ثالثا: كيفية إدارة الالتزام الحزبي.

***

أولا: مفهوم الالتزام الحزبي الداخلي

يظهر في النقاط التالية:

1. الالتزام بالمبادئ الأساسية والتي بنى عليها الحزب، وهي ما لا يجوز للعضو الإخلال بها أو مخالفتها، بل ويجب على العضو من تلقاء نفسه في حاله شعوره، أن تلك المبادئ والأفكار مخالفه له ألا ينضم إلى هذا التنظيم الحزبي ويصبح عضو فيه، ويجب على الحزب التنبيه على العضو ولفت نظره، وفي حالة عدم الالتزام يتم إقصائه، مثل مخالفة العضو لمبادئ سلمية العمل السياسي، وعدم اللجوء للعنف، الالتزام بقيم المواطنة وحقوق الإنسان، وعدم التورط في أيا

ما يخالفها، أو تبنى أفكار متناقضة تماما مع توجهات الحزب الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية مثل ممارسته التمييز على أساس اللون أو الجنس أو العقيدة، أو التورط في جرائم، وهي أمور تختلف عن مخالفة العضو لبعض نقاط في برامج الحزب فتلك أمور يجوز تصويبها، ومناقشتها بل يحق للأعضاء أحيانا المطالبة بتغييرها.

2. الالتزام بمواقف اتخذها الحزب، مثل الالتزام بتأييد مرشحي الحزب أو مساندة أحد المرشحين في ائتلاف انتخابي انضم إليه الحزب أو أخذ قرار بمساندته، أو تأييد قرار حكومي، أو إصدار الحزب بيان عن موقفه السياسي في إحدى القضايا، أو الالتزام بقرار داخلي للحزب يتعلق ببنيته المؤسسية، أو الالتزام بقرار يتعلق بالبناء التنظيمي أو العمل الجماهيري، ويجب أن يتم فتح حوار حول تلك المواقف والقرارات وأن تتخذ القرارات عبر آليات ديمقراطية، ويجب التفرقة بين ما يمكن مخالفته، وما لا يجوز مخالفته والنص الصريح على ذلك في اللوائح الداخلية، وأن يكون من أهم بنود اللوائح الداخلية حق الأعضاء في التكتل حتى يشعر الأعضاء بإمكانية تغييرهم قرارات الحزب، وأن تكون اللائحة عادلة في حاله مخالفة الأعضاء للقرارات وتتناسب العقوبة مع الاخلال بالواجبات الحزبية، وأن يتم تطبيقها بعدالة، وفى كل الأحوال يجب الالتزام من قبل الحزب بخلق حاله من التشاور الدائم حول قرارته والمرونة في السماح للأعضاء بتغييرها عبر آليات ديمقراطية.

ثانيا: إشكالية الالتزام وهل هي مستمرة أم تظهر في توقيتات مختلفة؟

إشكالية الالتزام الحزبي، مستمرة طوال الوقت وتظهر في تنفيذ الأعضاء التكليفات الحزبية، أو الالتزامات في الحركة، أو الالتزامات المادية أو تفعيل الانشطة، وهى إشكالية لا يوجد لها حل فمن ناحية، انت لا تستطيع إجبار عضو، على ممارسة نشاط تطوعي في النهاية ليس علاقة عمل، حتى يثاب النشيط ويعاقب الكسول، وقد ابتدعت بعض الأحزاب في محاكاة لتجارب

دولية لمحاولة تنفيذ قرارات الحزب التنظيمية والإدارية، مثل محاولة احتراف أو تفرغ بعض القيادات، أو تعيين جهاز وظيفي بأجر لتنفيذ قرارات الحزب، وهو شيء غير متاح للجميع وفى النهاية هي إشكالية قد تؤثر على فاعلية الحزب، أو تنفيذ أنشطته، ولكن ليس فيها خطورة على الحزب ككيان مؤسسي. أما الالتزام بقرارات قد تؤثر في مسار الحزب السياسي ووجوده، وتمثل منعطفات خطيرة للحزب، فهي قد تظهر في توقيتات الانتخابات مثلا، مثل الدخول في ائتلاف انتخابي، أو اختيار قوائم مرشحي الحزب، أو المشاركة والمقاطعة في الانتخابات، أو المشاركة في ائتلاف حكومي، أو المشاركة في حوار مع السلطة، والحقيقة أن ما مرت به مصر في الفترة الانتقالية، أو فترتى الانتقال، كان صعبا للغاية، في محاولة اقناع أعضاء حزبنا مثلا بالحوار مع المجلس العسكري أكثر من مرة، أو رفض أو قبول الحوار مع رئيس الجمهورية، أو المشاركة أو المقاطعة في الانتخابات أو تأييد أحد مرشحي رئاسة الجمهورية، وقد أدت تلك القرارات في بعض الأحيان وعلى الرغم من اتخاذها بآليات ديمقراطية، في ترك بعض الأعضاء للحزب، ولكن لتلافى آثار هذا يجب:

- فتح حاله من الحوار المستمر، وتمكين الأعضاء من المعلومات المتاحة اثناء اتخاذ القرار.
- ترك الحرية للأعضاء للتعبير عن وجهات النظر جميعا بل واختيار من يمثل كل وجهات النظر لعرضها على الأعضاء أثناء اتخاذ القرار، ومحاولة الوصول للحلول توافقية قدر الإمكان، وإتاحة الفرصة للمعارضين للقرارات للتعبير عن رأيهم في حدود معينة.
- أما الأسوأ على الاطلاق فهو عدم التزام عضو الحزب باختيار الحزب في الانتخابات، من حيث ترشيحه من عدمه، أو التزامه بإخلاء دائرة لمرشح آخر لإنقاذ ائتلاف، وهنا يجب التعامل بحزم مع المخالف للقرار.

ثالثا: كيفية إدارة الالتزام الحزبي

يجب الالتزام بالآتي:

أولا: ضرورة شعور الأعضاء بشراكتهم في صنع واتخاذ القرار عبر آليات ديمقراطية.

ثانيا: لوائح واضحة لا تسبب لبسا أو غموضا، وتعالج مسألة مخالفة الأعضاء للقرارات الحزبية، وتطبيقها على الجميع بعدالة، وتراعى التفرقة بين أنواع المخالفات حسب خطورتها.

ثالثا: التشاور الدائم والمستمر بين القيادات والأعضاء، عبر المستويات التنظيمية المختلفة، ومنح الأقلية حق التكتل ومنحها آليات تسمح بالضغط والحوار من أجل تغيير القرارات أو إصلاحها.

ولكن في الفترة الانتقالية ومع التجربة الحزبية الوليدة كنا أمام مشكلة كبيرة في التزام أعضاء البرلمان والشباب بقرارات الأحزاب، ولأهمية البرلمان والشباب في بناء أي تنظيم سياسي واستمراره، كان يجب مناقشة تلك الاشكالية.

بالنسبة للبرلمانيين، يخلق النظام الانتخابي في مصر، وحداثة عهد الأحزاب، إشكالية كبرى في علاقة أعضاء البرلمان بالحزب وقرارته، والالتزام بها، عضو البرلمان لا يشعر أن حزبه هو من أتى به إلى البرلمان، يشعر النائب إنه أقوى من الحزب، وأن الحزب ربما يكون ساعده بأموال في الدعاية، أو بكتلة تصويتية، ساهمت في نجاحه، ولكنه غير مرتبط في الأصل معه بأيديولوجية وخاصة مع النظام الفردي، ربما تكون القائمة النسبية وضعها مختلف، وفى برلمان 2011 كانت هناك أحزاب عندما تتحدث كتلتها البرلمانية لا تشعر أبدا أنهم في الأصل ينتمون لتنظيم واحد، بل أكاد أجزم أنهم لم يجمعهم اجتماع تنظيمي واحد، وأحد الأحزاب غير رئيس كتلته البرلمانية ثلاث مرات، وكان بعض الأحزاب نوابها لا تلتزم بقرارتها وأحزابها لا تصوب تلك الأخطاء. وظهر ذلك مثال في الموقف من الانسحاب من البرلمان بعد حله، والصراع بين الرئيس السابق محمد مرسي والمحكمة الدستورية العليا.

وقد كان الأمر مختلفا نسبيا بالنسبة في الحزب لدينا، فكانت طبيعة اختياراته لنوابه مختلفة، وكان العدد 20 نائبا، 19 منتخبا ونائبا واحدا معينا، وقد أخذ الحزب قرار بعد شهر، باستبعاد ثلاثة منهم بشكل حاسم، حيث اكتشفنا أن إصلاحهم مستحيل، ولكن كان قرار الحزب عدم إعلان ذلك بشكل رسمي فيه خطأ بالطبع، وكان نوابنا منهم 11 من أصل 17 الباقيين مرتبطين بالحزب بشكل قوي من البداية وملتزمين ببرامجه ومن مؤسسيه، وكان الحزب يقوم بمجهود عن طريقهم في السيطرة على الستة الباقيين، وأصبح هؤلاء الأعضاء يشعرون بأهمية الحزب وأنه يضيف لهم، وهو ما جعل الأعضاء ملتزمين بقرارته والأمر يحتاج إلى:

1) أن يشعر العضو بفائدة الحزب له من الناحية الإعلامية والخدمية والتنظيمية.
2) اشتراكهم في الحوار واتخاذ القرار داخل الحزب بشكل كامل واطلاعهم على كافة التفاصيل.
3) الكتلة البرلمانية وكيفية حسن إدارتها، بالمسؤول عنها وتوزيع الأدوار بحكمة بين أعضائها.

أما عن الشباب فالإشكالية الكبرى في فهم الشباب الفرق بين الأحزاب والحركات الاحتجاجية، وفهمهم لدور الأحزاب كونها في الأصل خلقت للتفاوض مع الأطراف المختلفة وطرح الحلول، وفي أن وظيفتها هي التداول السلمي للسلطة، عبر النضال نحو فرض شروط للإبقاء على مجال عمل مفتوح.

وفي كل الأحوال تبقى إشكالية الالتزام الحزبي موجودة، ولكن من الصحي عدم مناقشتها بعيدا عن النظر عن طبيعة الأحزاب السياسية، في مصر ومحاولة الاصرار على الديمقراطية الداخلية في الأحزاب وإشراك الأعضاء في صنع واتخاذ القرار، والحوار المستمر وعدم انفراد القيادة باتخاذ القرار.

ثانيا: الالتزام الحزبي – وجهة نظر من مقرات حزبية

أ/ نيك سيجلر

قيادي سابق بحزب العمال، المملكة المتحدة

مارس 2015

الحفاظ على انخراط الجميع

في أي ديمقراطية برلمانية، حيث تلعب الأحزاب السياسية فيها دورا بارزا، يعتبر التزام أعضاء الحزب وممثليهم وقياداته "بمسار الحزب" عنصرا أساسيا لضمان الترابط السياسي الانضباط الحزبي. وإن العمل بطريقة مخالفة يعني السماح بتقسيم الحزب وظهور نزاعات داخلية وفي النهاية الفوضى السياسية. إن الأحزاب التي تبدو منقسمة وغير واثقة من موقفها تجاه القضايا الرئيسية تنتهي في العادة بالفشل، بينما لدى الأحزاب التي تلتزم بمسارها وتحافظ على انخراط الجميع فرصة أعظم من النجاح سواء في الفوز بالانتخابات أو بتشكيل حكومات فعالة.

ما المقصود "بالالتزام الحزبي"؟

قد يكون المعنى المعجمي الفضفاض للمصطلح هو:

"السياسات والأيديولوجية الخاصة بحزب سياسي والتي من المتوقع أن يلتزم بها جميع الأعضاء".

لكن ذلك التعريف يبدو بسيطا من عدة طرق. يمكن النظر إلى "مسار الحزب" على أنه ثلاثة عناصر أساسية – الرؤية والسياسات وروح الحزب.

إن رؤية الحزب هي التي تحدد الموقف العام له ويمكن العثور عليها عادة في مقدمة دستور أو برنامج سياسات الحزب وتتكون من عبارة أو عبارات قصيرة قليلة تلخص الموقف الفكري للحزب. في بعض الأحيان يوجد تلخيص أكبر للرؤية متمثلا في شعار واحد أو أكثر من الشعارات القصيرة البليغة- مثال

رؤية حزب العمل البريطاني: "للأغلبية وليس للأقلية" و"للعائلات التي تعمل بجد".

عادة تكون السياسات هي محتوى برنامج سياسات الحزب ومذكورة باختصار في برنامجه الانتخابي. تحدد تلك السياسات الالتزامات المحددة للحزب من خلال مجلس الإدارة. تكون السياسات عادة معرفة ومتفقا عليها على مدار فترة زمنية لكن يمكن غالبا زيادتها أو تعديلها بواسطة قيادة الحزب استجابة إلى الظروف المتغيرة وبالتالي تؤدي أحيانا إلى مواقف غير واضحة والتي بدورها تخلق درجة من الغموض.

من الأصعب قليلا وصف روح الحزب لكن يمكن النظر إليها باعتبارها الخاصية الرئيسية للحزب – معارضة التمييز العنصري، لتأييد المساواة بين الجنسين، معارضة الخصخصة، ضد التدخل الحكومي وهكذا. وبينما لا تمثل روح الحزب جزءا من مساره، لكنها قد تصبح خطرا شديدا إذا تصرف أعضاء قيادة الحزب بطريقة مخالفة لها. بالتالي إذا كان هناك حزب ما يروج للانضباط الضريبي لكن يوجد عضو في الحزب متورط في نظام تهرب ضريبي، أو كان حزب ما يقف مع نظام الصحة العامة لكن أحد أعضائه يستخدم مرافق الصحة الخاصة، فإن تلك المواقف تخلق قصصا إعلامية مدمرة للحزب وتقلل من مصداقيته.

تتوقع جميع الأحزاب السياسية القوية من أعضائها الالتزام بجميع هذه العناصر الثلاث التي تشكل مسار الحزب (الالتزام الحزبي) -رغم اختلاف مستوى الالتزام في الأوقات المختلفة- سوف نرى فيما يلي كيف يمكن تحقيق ذلك وما هي عواقب الفشل في تحقيقه.

كيف يتم تحديد الالتزام الحزبي؟

في ظل مركزية الالتزام الحزبي، فإن الطريقة التي يُحدد بها جوهرية لعملية إدارة الحزب. تختلف أساليب تحديد مسارات الأحزاب السياسية باختلاف الأحزاب نفسها، لكن جميع الأحزاب السياسية لها طريقة تتضمن من بين ما

تتضمنه، استقبال وجهات النظر من أعضائها ومؤيديها وأخذ النصح من الخبراء في المجال ووضع مقترحات سياسية مفصلة وفي النهاية مطالبة أعضاء الحزب بالتعبير عن وجهات نظرهم حول السياسات النهائية سواء من خلال التصويت في مؤتمر حزبي أو بعض أشكال الاقتراع أو الاستفتاء.

وفيما يتعلق بالقدرة على الحفاظ على الالتزام الحزبي من المهم أن نتأكد أن هذه العملية شاملة قدر المستطاع وأن هؤلاء الذين سيطلب منهم في النهاية الدفاع عنها والترويج لها يشعرون بملكية تلك السياسات. يمكن تحقيق الشمول عن طريق ضمان أن هناك طريقة بسيطة لتغذية وجهات نظر الأعضاء، وأن أصوات مجموعات الاهتمام المختلفة تُسمع وتطبق وأن احتياجات الطبقات المختلفة في المجتمع معترف بها. حتما سينظر الإنسان إلى الطريقة التي تعمل "من أسفل إلى أعلى" وليس من "أعلى إلى أسفل" مع الاعتراف بأن قيادة الحزب تلعب دورا حاسما. إن عملية وضع السياسات والموافقة عليها يجب أن تكون منفتحة وشفافة مع وجود توازن بين الأقسام المختلفة للحزب. يجب إيجاد مساحة للمناقشة والرفض، بحيث يشعر هؤلاء الذين ربما لديهم وجهة نظر مختلفة تجاه أجزاء معينة من السياسات، هم وفي الوقت نفسه يدعمون القوة الدافعة الرئيسية، أن أصواتهم قد سمعت وفهمت، حتى لو لم تقبل في التحليل النهائي.

من الأبعاد الأخرى للالتزام الحزبي هو البرنامج الانتخابي. تصدر معظم الأحزاب السياسية الديمقراطية قبيل الانتخابات الوطنية الرئيسية أو الانتخابات المحلية برنامج انتخابي والذي تنوه فيه إلى خوض الانتخابات. يكون ذلك عادة نسخة من برنامج الحزب السياسي والذي يعطي أولوية للمقترحات السياسية للفترة البرلمانية، بينما برنامج الحزب نفسه له إطار زمني أطول ويتضمن طموحات أوسع إلى جانب سياسات تفصيلية. قد يحظى البرنامج الانتخابي للحزب بأهمية كبيرة في سياق مسار الحزب من حيث إنه ينظر إليه باعتباره "عقد مع الشعب". ورغم أنه ليس ملزما قانونيا، فإنه مجموعة من الوعود قدمها الحزب ومرشحوه إلى الناخبين، ووعود يتوقع

الناخبون أن يحققها الحزب إذا انتخب. عادة يتوقع الحزب التزاما أعظم بمساره كما هو مبين في البرنامج الانتخابي أكثر مما يفعل بالبرنامج الشامل للسياسات والأكثر طموحا، وذلك بسبب أن المرشحين تعهدوا بالالتزام بالبرنامج الانتخابي عند قبول خوض الانتخابات تحت راية الحزب.

ما سبب أهمية الحفاظ على الالتزام الحزبي؟

ربما هناك ثلاثة أسباب رئيسية لأهمية الحفاظ على الالتزام الحزبي. أولا، قضية الترابط. إذا اختلف وتجادل الأفراد الفاعلون الأساسيون في حزب سياسي ما بشأن سياساته بعد الموافقة عليها، سيظهر الحزب بمظهر غير مترابط وسيفقد المصداقية. ثانيا، إذا افتقد الحزب إلى الترابط، فلن يعرف الناخب لمن يصوت أو على أي شيء يصوت. إذا كان هناك اختلافات جوهرية حول مسار الحزب سينتج عن ذلك نزاع داخلي داخل الحزب وسيؤدي إلى اقتتال أعضاء الحزب مع بعضهم بدلا من خصومهم السياسيين، مرة أخرى سيقلل ذلك من مصداقية الحزب وسيخلق ارتباكا بلا داع، سيجد الإعلام فيه متعته وفي النهاية سيدمر موقف الحزب.

الخلاصة أن جمهور الناخبين سيرفض الحزب الذي يتقاتل أعضاؤه وإذا كان غير واضح فيما سيحققه بعد الانتخابات.

كيف يحافظ الحزب السياسي على الالتزام الحزبي؟

تهتم هذه الورقة بصفة أساسية بدور مقار الحزب في الحفاظ على مساره، بينما تنظر الورقات الأخرى بمزيد من التفصيل في الحفاظ على الالتزام الحزبي داخل البرلمان وبين النواب المنتخبين. لذلك ينظر هذا القسم إلى الأدوات والطرق المتاحة لمسئولي الحزب لبناء حزب مترابط وموحد عن طريق ضمان أن هؤلاء الذين سيظهرون كمتحدثين نيابة عن الحزب وعن خلق الملف التعريفي به قادرون على فهم الالتزام الحزبي ودعمه والحفاظ عليه.

- **الفهم**: من الأمور المهمة للحفاظ على الالتزام الحزبي هو الفهم الواضح لماهيته. يجب ألا يكون هناك أي غموض في بيان السياسية المنبعثة من مقر الحزب. يجب أن تكون السياسات محددة ومشروحة بوضوح. عندما تكون السياسة مفصلة ومعقدة، يجب توفير نسخ تشرح تلك السياسة. إذا كانت السياسة تطرح أسئلة، فإن وجود الإجابة السريعة والواضحة أمر ضروري. يجب توفير بيان موجز عن السياسة المفصلة، المتفق عليها غالبا مع أعضاء قيادة الحزب المعنيين. يجب توفير المنشورات والمطبوعات المشابهة والأقصر وذلك لنشر سياسات الحزب ومساره بين أعضاء الحزب والجمهور الأوسع. يجب الاعتراف بأنه لن يكون لدى جميع المتحدثين نيابة عن الحزب -حتى على أعلى المستويات- معرفة كاملة بجميع سياسات الحزب في المجالات المختلفة. بالتالي من الضروري أن يحصل المتحدثون الرسميون باسم الحزب على دعم منتظم خصوصا عند الظهور في برامج الإعلام الرئيسية، لضمان أنهم على وعي كامل بسياسات الحزب وتحديث مستمر بشأنها. في النهاية يجب التنويه إلى أنه من المحتمل وجود مناسبات معينة يفشل أعضاء الحزب أو المتحدثون الرسميون باسمه بشكل طارئ في الحفاظ على مساره، غالبا يكون ذلك في موقف مرصود من صحفي جيد البحث أو خصم مطلع. قد تكون تلك المواقف شديدة التدمير للحزب ويمكن تجنبها عن طريق العمل مع كل الشخصيات الفاعلة الأساسية لضمان حصولهم على معرفة كاملة قدر المستطاع ببرنامج الحزب وكذلك أنهم مفوهون في الإجابة على الأسئلة الصعبة.
- **التكرار**: من مكونات عملية فهم الالتزام الحزبي هي ضمان تكرار مسار الحزب باستمرار وبشكل متجانس في الأحاديث والإذاعات والإعلانات ووسائل التواصل الاجتماعي ووثائق الحزب وهكذا. إن التكرار لا يؤدي فقط إلى توصيل رسالة الحزب إلى الجمهور وتعريفه

بها، لكنه يساعد على بناء ترابط الحزب وضمان فهم مساره والالتزام به بواسطة أكبر عدد ممكن من أعضاء الحزب والمؤيدين.

- **حرية العمل**: في الأحزاب السياسية الديمقراطية خصوصا تلك التي تناصر حرية التعبير والرأي بقوة، قد ينظر إلى محاولات الحفاظ على الالتزام الحزبي باعتبارها تتعارض مع روحه. لكنه يجب الموازنة بين فعالية الحزب وترابطه والسماح لأعضائه بإطلاق العنان في تناول القضايا السياسية. فمن جانب يجب أن يكون هناك "مساحة للمناقشة في الحزب وإتاحة الفرصة للتساؤل بشأن السياسات من أجل السماح لهم بالتطوير والاستمرار. وعلى الصعيد الآخر يجب أن تكون هناك حرية للعمل بين أعضاء الحزب لاتخاذ وجهة نظر مختلفة عن مسار الحزب عندما يتعلق الأمر بما ينظر إليه باعتباره قضايا ضمير. لكن في جميع الحالات يجب أن تكون "الخطوط الفاصلة "واضحة وأن يكون هناك اتفاق على أنه بمجرد الانتهاء من مناقشة السياسات، من المتوقع أن يلتزم الأعضاء مرة أخرى بمسار الحزب المتفق عليه.
- **الاستقلال**: إلى جانب إعطاء الأفراد درجة من الحرية، أحيانا يكون من الضروري إعطاء المجموعات المختلفة داخل الحزب درجة معينة من الاستقلال عند تحديد سياساتهم التفصيلية داخل الإطار الشامل لمسار الحزب. قد ينطبق هذا على الأحزاب الإقليمية أو المحلية ومجموعات الشباب أو مجموعات المرأة. عند خوض الانتخابات المحلية أو الإقليمية، قد يكون الوضع به حاجة إلى تعديل السياسات وفق الظروف المحلية أي الانحناء بالالتزام الحزبي إلى حد ما. وفي الوقت نفسه رغم أنه من المهم أن نعترف أن الطريقة التي يحكم بها حزب ما على المستوى المحلي أو الإقليمي ينظر إليها غالبا باعتبارها مؤشرا على كيفية أداء الحزب على المستوى الوطني. وبينما قد تكون سيطرة الحزب على السياسيين المحليين ضعيفة، قد يكون

لها تأثير وطني مهم ولذلك من المهم أن يشارك هؤلاء الأعضاء المحليون بالكامل في الحزب وأن يتفهموا الأثر الذي يمكنهم إحداثه في النجاح الوطني للحزب. في حالة المجموعات الشبابية، وهم القسم الأكثر حيوية في الحزب، من الضروري ألا نقيد حماسهم السياسي وأن نسمح لهم بتطوير أفكارهم لكن بأن يفهموا دوما أنهم يعملون داخل الإرشادات العامة لوضع الحزب.

- **الإدارة**: من العوامل الرئيسية للحفاظ على مسار الحزب الإدارة الفعالة له. فمن اختيار الأعضاء إلى إدارة الحملات، يجب أن يكون الحزب قادرا على ضمان أنه يروج لرسائل ذكية وواضحة، يوافق عليها كل من القيادة والأعضاء ومعبرا عنها بطريقة معبرة ومتناسقة. عند اختيار الأعضاء للترشح في الانتخابات، قد يشعر الحزب بالحاجة إلى أن يوقع المرشحون الناجحون على اتفاقية الالتزام بسياسة الحزب والترويج لها. ربما يكون من الحكمة السماح للأفراد الذين كانوا أعضاء في الحزب لوقت ما (لعام أو عامين على سبيل المثال) التقدم كأعضاء وذلك لضمان درجة من الالتزام الحزبي وضمان حصولهم على درجة من فهم سياسات الحزب.
- **الإجراء التأديبي**: إن النجاح في الحفاظ على الالتزام الحزبي مرتبط عادة بالفهم الواضح والسياسات المتماسكة التي تم الاتفاق عليها بطريقة شاملة وبتأييد قوي من ماكينة الحزب. يجب أن يكون اللجوء إلى الإجراء التأديبي هو الملاذ الأخير. لكن في بعض المناسبات، قد تكون تلك الإجراءات مطلوبة. من المهم لذلك أن يكون للحزب قواعد واضحة -وأن تكون منفذة قبل نشوب أي نزاع – وأن تكون عملية إدارة هذه القواعد عادلة وشفافة ولا يمكن استخدامها بطريقة عشوائية لتحقيق غايات سياسية أخرى. إن المسار التأديبي المتخذ يكون في الغالب بتهمة "الإساءة إلى الحزب" وبينما يكثر استخدام هذا الطريق مع الأعضاء الذين يخالفون قواعد المخالفات

المالية أو بسبب التحدث علنا ضد الحزب أو التصرف ضده، إلا أنه يمكن استخدامها فيما يتعلق بقضايا السياسات. لكن استخدام الإجراءات التأديبية يمكنه أن يسبب أضرارا للحزب –مرة أخرى خصوصا عندما يكون الحزب يناصر حرية الرأي– بالتالي يجب استخدامها باعتدال قدر المستطاع. وكما سنرى في الأقسام الأخرى، إن استخدام الإقناع بالحسنى والضغط من الأقران هي بدائل مفضلة للإجراء التأديبي.

تتناول هذه الورقة باختصار كيف يسعى الحزب على الحفاظ على الالتزام الحزبي- باعتباره عنصرا رئيسيا في بناء حزب سياسي قوي وناجح. لا يوجد طريقة واحدة أو بسيطة وإنما سلسلة من الإجراءات التي عند اتخاذها معا تساعد مسئولي الحزب في جهودهم خارج البرلمان. تقوم تلك الإجراءات حول تعزيز الفهم حول موقف الحزب وعناصر الإدارة الجيدة للحزب ودرجة من المرونة للتكيف مع الأقسام المختلفة في الحزب والتسامح الضروري في أي حزب يؤمن بحرية الرأي والتعبير.

الفصل الثاني:
الالتزام الحزبي والإشكاليات التمثيلية

أولا: نقاط أساسية..

العلاقة بين النواب والالتزام الحزبي "القيود والحريات"

أ/ سامح مكرم عبيد

عضو برلمان سابق، مصر

امتازت الحياة السياسية والبرلمانية في مصر بأنها قد بدأت في وقت مبكر من بداية القرن العشرين، ومن ثم فإنه في إطار التعرض لإشكالية الالتزام الحزبي في مصر وعلاقة النواب بأحزابهم، فيمكن إيرادها في 5 محاور أساسية في هذا الصدد:

- لماذا نشكل الأحزاب؟
- هل الأحزاب تؤمن بالديمقراطية، ومن ثم هل هذه الأحزاب ديمقراطية في تكوينها وإدارتها؟
- هل يمكن أن يكون هناك التزام حزبي من النواب داخل البرلمان، ولا يوجد التزام داخل الحزب نفسه؟
- هل النائب ترس في ماكينة الحزب الكبرى أم له شخصية وآراء وقيم يعبر عنها؟
- هل يمكن التعبير عن الديمقراطية داخل الأحزاب دون الحديث عن الديمقراطية في السياق العام؟

بالنسبة للمحور الأول: فيمكن في هذا الصدد إيراد نموذج تاريخي هو حزب الوفد القديم، والذي يعد من أقدم وأعرق الأحزاب المصرية، فالقائمين على الأحزاب يرون أن الأحزاب تؤسس من أجل الوصول للسلطة. في حين أن المتحدث أ/ سامح مكرم عبيد، يرى أن الحزب مجموعة من الناس تؤمن بمجموعة مبادئ تسعي لتغيير حياة الناس للأحسن قدر الإمكان، فالوصول

إلى السلطة -وإن كان مهما في حد ذاته- لكن في النهاية السلطة وسيلة لتحقيق تلك الغاية.

واتصالا بالسابق، يظهر سؤال هام وهو هل يمكن للنائب في البرلمان أن يكون له التزام وخط حزبي، في حين أن الحزب لا يؤمن بالديمقراطية من الأساس، فعلى سبيل المثال فإن سعد زغلول الزعيم الأول لحزب الوفد كان يدير الحزب بديكتاتورية، وكذلك كان الحال مع خلفه مصطفى النحاس، فبالرغم من وطنيتهما الشديدة ولكنهم طردوا من اختلف معهم في الحزب، وهو ما يظهر في واقعة التفاوض والتباحث مع لجنة ملنر5 وعلى أثر الخلاف مع جناح داخل الحزب حول وجوب التفاوض من عدمه، نتج الانشقاق الأول بظهور حزب جديد هو الأحرار الدستوريين6. وهو ما تكرر في عهد النحاس باشا عام 1932 عندما خرجت مجموعة الـ7 ونصف على خلفية صراع على السلطة داخل الحزب وليس على مبادئ الحزب. ثم خرج بعد ذلك النقراشي، وأحمد ماهر، نتيجة ضيقهم من سلطة وتسلط مكرم عبيد على الحزب ثم خرج مكرم عبيد ذاته بعد صراعه مع النحاس وفؤاد سراج الدين.

والملاحظ في هذه الحالة هو أن من يختلف مع رئيس الحزب وليس مع خط الحزب، يتم استبعاده ثم طرده، وربما يخرج خارج الحياة السياسية ككل. فالأحزاب دائما أقوى من الأشخاص وبعد قيام الثورة في عام 52 انتهت الحياة الحزبية لمدة الـ30 سنة، ومع عودة الحياة الحزبية مرة أخرى في خلال حكم السادات، تأسس حزب الوفد مرة أخرى، ويقال أنه انضم له في أول الأمر مليون شخص، لكن فؤاد سراج الدين استمر على النهج الماضي من شخصنة واستبعاد المختلفين، وعلى أثره خرج كثير من الأعضاء من الحزب، وهنا يمكن إيراد واقعة شهيرة، وهو الخلاف الذي حدث بين نواب الوفد في

[5] هي لجنة برئاسة "اللورد ملنر" وزير المستعمرات وتم إيفادها إلى مصر للتحقيق في أسباب اندلاع ثورة 1919.

[6] هو حزب سياسي تم تأسيسه من قبل أعضاء لجنة الثلاثين التي وضعت أول دستور لمصر المستقلة في 1922.

برلمان 1987 وكان فحوى الواقعة هو أن نواب البرلمان من المنتمين لحزب الوفد كانوا مدعوين لحفلة شاي مع رئيس الجمهورية (حينها حسني مبارك)، إلا أنهم رفضوا الذهاب نظرا لاستيائهم من طريقة إدارة الدولة للبرلمان، وهو ما اعتبره فؤاد سراج الدين (رئيس الحزب وقتها) خروجا عن خط الحزب لأنه كان قد قبل الدعوة، وهدد فؤاد سراج الدين بالاستقالة، وجرت محاولات لإقناعه بالعدول عنها، وهو ما كان بشرط اعتذار النواب، فاعتذر النواب للباشا عن خطئهم الفادح!.

الأمر الآخر الملاحظ على الأحزاب في الحياة الحزبية المصرية هي، أنها أحزاب ليس فقط تتمركز حول رئيس الحزب، بل ايضا نشاطها منحصر في العاصمة، فالقواعد ضعيفة ومبادئ الحزب غير واضحة ولا يوجد مانفيستو يمكن الرجوع له، وإن وجد فهو غير مفعّل أو يتم الالتفاف حوله، فالأعضاء والنواب ممثلي الحزب لا يعرفون ما هو خط الحزب من الأساس (Party Line) في القضايا العامة قبل الخاصة.

وما شهدناه قبل ثورة يناير 2011، استمر إلى ما بعد 2011، من حيث عدم وضوح الرؤية، أو التوجهات وحيث أن السياق السياسي المصري العام يغلب عليه وجود 3 أنواع من الأحزاب (أحزاب اسلامية، أحزاب سلطة، وأحزاب المعارضة). فالأحزاب التي تسمي نفسها بالأحزاب الإسلامية تسعى فقط للاستيلاء على السلطة لتطبيق ما تظنه من وجهة نظرها "الشريعة الإسلامية"، أما أحزاب السلطة وما يدور في فلكها فهي تأسست للدفاع باستماته عن السلطة القائمة، أيا كانت، وأيا كان الإيديولوجية التي تنتمي اليها. أما أحزاب المعارضة -وما أكثرها- فالغالبية العظمي منها كيانات ضعيفة ويغلب عليها الطابع الفردي غير المؤسسي. ولا تمتلك توجها فكريا أو إيديولوجيا واضحا ومحددا.

وفي هذا الصدد يمكن إيراد تجربة مهمة عايشها المتحدث، وهو تجربة حزب الدستور وقت رئاسة د. محمد البرادعي له، فقد كان تصوره أن هذا

الحزب يجب أن يجمع من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار بما فيه التيارات الإسلامية، وهو ما اختلف معه المتحدث لأن الحزب لابد أن يكون له توجه معين وجمهور واضح يخاطبه، إلا أن ما حدث هو ميلاد حزب غير واضح الرؤية، وغير منضبط تنظيميا فانفجر داخليا بالإضافة إلى أن قيادة الحزب لم تأخذ أي موقف حازم وحاسم إزاء هذا، وبدلا من أن يصبح حزب الدستور أقوى حزب في مصر والمدافع الأول عن الدولة المدنية ويضم في طياته غالبية التيارات الشبابية الثورية، إلا أنه للأسف أصبح حزبا مثله مثل باقي الأحزاب الـ85 المتواجدة على الساحة المصرية.

ولكن انصافا لتجربة الأحزاب في الحالة المصرية بعد ثورة 25 يناير، فتلك الأحزاب كانت متواجدة في احتجاجات الشارع طوال الأربع سنوات بشكل مستمر، نتاج التطورات السياسية المتلاحقة، أو بحكم المهام التي تطلبها الوضع في مصر بعد الثورة، ومن ثم لم يكن أمامها فرصة للتواجد كأحزاب داخل المجتمع، ولم تتمكن من التفرغ للبناء المؤسسي للحزب، وإرساء القواعد اللازمة في هذا الصدد.

عودة للبنية الداخلية للأحزاب، تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم مما تنظمه لوائح الأحزاب فالقرارات داخلها تؤخذ بشكل نخبوي، وترسل للقواعد دون مناقشة حقيقية، ينتج عن ذلك انفصال بين القواعد والقيادة كما أنها تفتقد البنيان المؤسسي، فعلي سبيل المثال كانت هناك محاولة لتكوين قاعدة بيانات حقيقية داخل الأحزاب، ولكنها لم تنجح لا في حالة حزب الوفد، ولا حالة حزب الدستور.

هل توجد آليات للالتزام الحزبي، في الواقع أن الآلية الوحيدة التي استخدمت لمدة 90 سنة، هي الطرد أو الفصل وللأسف ستستمر في خلال الفترة المقبلة إلى أن يتم تأسيس وإدارة الأحزاب بطريقة مؤسسية سليمة وخاصة أن دستور 2014، ينص على أنه لو غير النائب انتماءه الحزبي داخل

البرلمان -والتي قد تكون لاختلافه مع توجهات أو قرارات الحزب- يتم فصله من البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء البرلمان.

أما السؤال عن تجربة البرلمان المصري، ففي تجربة الكتلة المصرية (المصريين الأحرار، المصري الديمقراطي، التجمع، ومجموعة من المستقلين) كيف يمكن أن يكون النائب مستقلا ويخوض انتخابات على قائمة كتلة حزبية، كما أن الإشكالية الأخرى أن تلك الكتلة تجمع ما بين أقصى اليمين (المصريين الأحرار) وأقصى اليسار (التجمع)، وما بينهما المصري الديمقراطي الاجتماعي (يسار وسط)، وهو ما طرح بقوة إشكالية غياب خط واضح للكتلة. وكذلك كان الحال بين المستقلين وباقي الكتل البرلمانية المدنية، فهم لم يسعوا ولم يتمكنوا من الاتفاق فيما بينهم على خط واضح داخل البرلمان. وعندما جاءت فرصة انتخاب رئيس المجلس ووكيليه، فنواب التيار المدني لم يتفقوا على من ينتخبون، لأنهم لم يكن لديهم توجه دقيق أو رأي واضح في هذه المسألة، وقد تكررت تلك الإشكالية في انتخاب اللجان النوعية، فقد كان النواب بين المشاركة والمقاطعة لانتخاب مكتب اللجنة دون تنسيق بينهم ولغياب مثل هذا التوجيه من الأساس من جانب الأحزاب، وعدم وضوح الرؤية أو التنسيق مع أعضاءهم، أو تنظيمهم داخل اللجان، إلى أن تشكلت رئاسة المجلس ورئاسة تقريبا كل اللجان من الإخوان والسلفيين، لأنهم كانوا يتمتعون بتنظيم محكم وتوجه واضح. والإشكالية المرتبطة بالتنظيم والتنسيق داخل البرلمان، امتدت كذلك لغياب آليات التواصل داخل البرلمان لعرض طلب إحاطة أو سؤال أو تقديم استجواب، وهو في جزء منه راجع لإشكالية الإدارة الحسنة والتنسيق بين النواب، فالأمر معتمد بشكل أساسي على الأشخاص وليس على الكتل البرلمانية أو التوجهات الحزبية.

ومن ثم فإن أي تصور لمحاولة إيجاد التزام حزبي حقيقي، وناجح ينطلق من وجود بناء ديمقراطي داخل الحزب وصياغة مانفيستو واضح يحدد خط الحزب ولوجود آلية لإدارة الاختلاف، وأن يكون هناك آلية للتواصل بين النائب وبين حزبه، وتأسيس معهد برلماني يتولى تعليم البرلماني ما هو دوره

وحقوقه وواجباته، إلى جانب تواجد آليات أخرى بديلة لحل إشكالية النزاعات بين النواب وأحزابهم بدلا من الفصل أو الطرد، مع ضرورة أن تتواجد قناعة لدى الأحزاب أن الحزب لن يمكنه الحصول على كل الأصوات أو تأييد كل الفئات، ومن ثم لابد أن يكون له توجه واضح ومصالح بعينها يعبر عنها، ورؤية سياسية واجتماعية واقتصادية محددة. كل ذلك من شأنه التأثير على مسألة الالتزام الحزبي للنائب البرلماني، فكيف يمكن أن نطلب من النائب أن يكون لديه ولاء حزبي وخط الحزب غير واضح من الأساس، أو غير محدد. هذا إلى جانب وجود جملة من العوامل المرتبطة بالوعي العام في البلد والمسار الديمقراطي خاصة، في ظل غياب بنية اجتماعية حاضنة للديمقراطية.

ويجب على الأحزاب أن تعي أن النائب في البرلمان شخصية محورية وهامة في المجتمع والبيئة التي يمثلها ولا يمكن أن نتصور –في غير الأحزاب الفاشية- أنه فقط ترس من تروس الآلة التصويتية داخل البرلمان، بل العكس هو الصحيح، وكلما قويت شخصية النائب وازداد علمه وثقافته كلما قوي الحزب الذي ينتمي له.

وإلى أن تقوى أحزابنا السياسية ويتم بناءها على أسس مؤسسية وليست فقط ديكورا لرئيس الحزب والنخبة المحيطة به، فإن الديمقراطية في مصر سيتم اختصارها في صندوق الانتخاب، لانتخاب رئيس الحزب، أو لانتخابات نواب البرلمان.

ثانيا: أعضاء البرلمان والالتزام الحزبي..

"تأملات وتجربة المملكة المتحدة"

أ/ جاكي سميث

عضو سابق بمجلس العموم البريطاني ووزيرة الداخلية سابقا، المملكة المتحدة

مارس 2015

يصبح نظام الحزب والحفاظ على مساره مهمة سهلة إذا كان السياسيون شخصيات خاضعة وسهلة القيادة، بدون مبادئ ومعتقدات وتاريخ سياسي قوي ومتحررين من مسئولية الدوائر الانتخابية والولاء ومتفقين دائما مع سياسات قيادة الحزب.

بالطبع ليس من المحتمل وقوع أي من هذه الأشياء، بالتالي فإن التحدي الرئيسي لنظام الحزب **هو ما هي العوامل التي من المحتمل أن تبقي السياسيين على ولائهم لمسار الحزب (الالتزام الحزبي) حتى عندما يكون لهم تعليقات أو حتى اختلافات مع أجزاء منه؟.**

أولا، يجب أن نفترض عموما أن الموافقة على الالتزام الحزبي ودعمه أمر جيد. يدخل معظم البرلمانيين إلى البرلمان لأنهم يرغبون في كسب السلطة والتأثير لإحداث التغيرات. في المملكة المتحدة والأنظمة الأخرى، يقصد بهذا غالبا أن عضو البرلمان يريد أن يكون في حزب يكسب الأغلبية ويشكل الحكومة. أي أن عضو البرلمان قد يرغب أيضا في أن يصبح وزيرا في الحكومة. وهذا ممكن فقط عندما يستطيع الحزب، بناء على برنامج متفق عليه، كسب أصوات كافية لتشكيل الأكثرية.

إذا كان النظام هو ذلك النظام الذي من المحتمل أن تشكل فيه الائتلافات أساس الحكومة، سيظل هناك دور مهم للالتزام الحزبي. تحتاج الأحزاب، لكي تشكل ائتلافا، أن تكون واضحة بشأن مواقفها والمناطق التي

تنوي عقد اتفاقيات والتوصل إلى حلول وسط بشأنها. إن أعضاء البرلمان الذين لا ينوون قبول مسارات أحزابهم سيضعفون أساس الائتلاف أيضا.

حتى لو كان أعضاء البرلمان في حزب يشكل المعارضة الرسمية، فإن تحديهم للحكومة واحتمال أن يصبحوا في المستقبل جزءا من الحزب الحاكم من المحتمل أن تصبح أمورا أكثر فاعلية، إذا كانوا جزءا من صوت جماعي.

اختيار المرشحين

يترشح معظم البرلمانيين في المملكة المتحدة للبرلمان بتذكرة حزبية. يتطلب اختيار الحزب لهم تاريخ العضوية والمشاركة مع الحزب وبالتالي يكون الولاء إلى الحزب وسياساته والاعتراف بقوة العمل السياسي الجماعي من المحتمل أن تكون موجودة بالفعل.

يتأكد ذلك أكثر من خلال الطلب بالموافقة المسبقة على مسار الحزب (الالتزام الحزبي). لكي يختارك حزب العمل في المملكة المتحدة على سبيل المثال، يتطلب ذلك منك التوقيع على تعهد بترويج السياسات المتفق عليها والتصويت لصالحها.

مع ذلك فإن التواريخ المختلفة للأحزاب والطرق المختلفة للاختيار من المحتمل أن تجعل الناس أقل ولاءً لمسار الحزب.

- الأحزاب السياسية الجديدة لن تبني فهما لمسار الحزب ولا ولاء له. ربما لم يطوروا مسارهم بالكامل بعد.
- إن الشخصيات التي جاءت من خلفيات غير سياسية ربما لم تشهد أهمية الولاء الحزبي. يزيد احتمال أن يولوا قيمة لاستقلال الأفكار والحديث على التنظيم والنظام السياسي.
- تميل عمليات الاختيار التي تتضمن مدى أوسع من الناس، على سبيل المثال الأساسيات المنفتحة، إلى اختيار تشكيلة أكبر من الناخبين بمن فيهم هؤلاء الذين ليس لديهم ولاء قوي لماكينة الحزب.

المشاركة في وضع سياسة الحزب

قد يتأثر الولاء إلى برنامج الحزب بمدى شعور عضو البرلمان بقدرته على إبداء رأيه في وضع البرنامج ومدى مشاركة بقية الحزب. يقدم نيك سيجلر في هذه الورقة مزيدا من التفاصيل حول عمليات تحديد مسار الحزب.

إن أعضاء البرلمان باعتبارهم أعضاء مرموقين في الحزب يتوقعون المشاركة عند تحديد سياساته وبرنامجه. في المملكة المتحدة على سبيل المثال، يوجد في منتدى السياسة الوطنية في حزب العمل قسم خاص لتمثيل أعضاء البرلمان.

إن القرارات السارية لحزب العمل البرلماني بها شرط يتوقع أن أعضاء البرلمان سيتم استشارتهم عند وضع البرنامج الانتخابي الذي سيقيمون حملاتهم بناء عليه.

من المحتمل الالتزام بالسياسات المتضمنة في البرنامج الانتخابي بقوة بواسطة أعضاء البرلمان، حيث إن النزاع قد يستخدم ضد أعضاء البرلمان الذين يعترضون علنا أو يقترحون التصويت ضد البرنامج الذي تم انتخابهم بناء عليه، وبالتالي يجب عليهم الالتزام به.

مع ذلك، لا تتحدد سياسات الحزب فقط عند وقت الانتخاب. سيكون هناك أيضا قضايا خلال مسار البرلمان مثل التعديلات على التشريع الحكومي أو رد على الأحداث غير المتوقعة مثل الأزمات الاقتصادية أو قضايا السياسات الأجنبية. إن مدى قدرة أعضاء البرلمان على القيام بدور في وضع السياسة القائمة والمناقشة، سيؤثر على التزامهم الحزبي. سيعتمد هذا في الغالب على التنظيم الرسمي لأعضاء البرلمان داخل الأحزاب.

المجموعات البرلمانية – الطرق الرسمية لتعزيز الولاء
القرارات السارية ومدونة قواعد السلوك

في حزب العمل في المملكة المتحدة، جميع أعضاء البرلمان أعضاء في حزب العمل البرلماني. من المتوقع أن يلتزم أعضاء البرلمان بالقرارات السارية ومدونة قواعد السلوك التي تتطلب منهم التصرف وفق سياسات الحزب.

الاجتماعات واللجان ـ الحفاظ على قنوات الاتصال بين الأعضاء والقيادة ودعم التطور المستمر للسياسة

من بين أدوار حزب العمل البرلماني هي تقديم منتدى للمناقشة المستمرة والمشاركة بين أعضاء البرلمان وقيادة الحزب. تلتقي قيادة الحزب البرلماني مع قائد الحزب (رئيس الوزراء إذا كان الحزب في الحكومة) كل أسبوع. هناك اجتماعات أسبوعية لجميع الأعضاء أثناء انعقاد البرلمان والتي يتحدث فيها في الغالب الوزراء المرموقون أو المتحدثون الرسميون. هناك لجان تعكس الوزارات الرئيسية/مجالات السياسات. توضح القرارات السارية ضرورة وجود اتصال وثيق بين رؤساء لجان الأحزاب والوزراء أو المتحدثين الرسميين للحزب.

تلعب اللجنة دورا واضحا لتمكين أعضاء البرلمان من "طرح أسئلة واختبار" المتحدثين الرسميين في أوضاع غير رسمية وسياسية والتي تصبح ممكنة (أو مرغوب فيها) في الأوضاع العامة. من المفترض أيضا توفير منتدى لوضع أفكار للسياسات. توحي القرارات السارية أيضا بأن الإعلانات الرئيسية يجب تقديم موجز بها إلى مسئولي لجان الحزب البرلماني ذوي الصلة قبل إعلانها ويجب أن يتوافر قادة الحزب أنفسهم للأسئلة والإجابات على الفور بعدها.

وفيما يتعلق بتطوير السياسة القائمة، يجب على الوزراء والمتحدثين الرسميين تقديم موجز إلى لجان الحزب البرلماني حول مجالات السياسة التي

من المحتمل أن يعملوا عليها ودعوة مجموعة من أعضاء البرلمان إلى تقديم أوراق أو عقد ندوات خاصة عن هذه الخطط.

بالتالي يحظى أعضاء البرلمان بفرص جيدة خلف الأبواب المغلقة لتحدي الوزراء وتغذية وضع السياسات. وهذا يحد من مبرر التحدث ضد أو التصويت ضد سياسة الحزب على الملأ (أو ربما يقضي على ذلك).

موافاة أعضاء البرلمان بالمعلومات

قد يكون الأمر واضحا لكن من أجل اتباع مسار حزبي، ربما من الضروري ضمان أن أعضاء البرلمان يعرفون ما هو. في حزب العمل البرلماني هناك مركز مصادر يوفر ملخصا عن سياسات الحزب (وأيضا أفكار لدعم أعضاء البرلمان في الدفاع عن والترويج لسياسة الحزب على الملأ).

سوط الحزب

في نظام المملكة المتحدة، تلعب الجماعات السياسية داخل البرلمانات أدوارا رسمية مرموقة وظيفتها تنظيم أعضاء البرلمان وضمان اتباع مسار الحزب. تعرف هذه الجماعات باسم السوط.

فهم يتأكدون أن أعضاء البرلمان يفهمون العمل الذي يحدث في البرلمان، وأنهم حاضرون لدعمه ولا يتحدثون أو يصوتون ضده، فهم يشرفون على الحضور. يجب أن يطلب أعضاء البرلمان الإذن منهم إذا أرادوا أو احتاجوا إلى الغياب من البرلمان.

العقوبات والمحفزات

هناك مجموعة من العقوبات الرسمية المفعلة في القرارات السارية ومدونة قواعد السلوك للحزب. مع ذلك من المحتمل أن يستخدموا طرقا غير رسمية، منها على سبيل المثال إظهار أن الترقية لمنصب المسئولية أو منصب وزاري يعتمد على الحفاظ على الولاء لبرنامج الحزب. على سبيل المثال،

يتشاور رئيس الوزراء أو قائد الحزب مع رئيس جماعة السوط عند اتخاذ قرار بتعيين شخص ما كوزير أو في منصب رفيع في الحزب.

قناة الاتصال

كما أنهم يلعبون دورا هاما في ضمان توصيل اهتمامات أعضاء البرلمان إلى قيادة الحزب. إن فريق جماعة السوط يحافظون على اتصالهم بعضو البرلمان ويقدمون تغذية راجعة للقضايا ذات الاهتمام أو المجالات التي من المحتمل أن يشهد عضو البرلمان مزيدا من التركيز عليها. كما أنهم يلعبون دورا في دعم أعضاء البرلمان عندما يواجهون مشاكل شخصية أو مهنية أو أمراضا. وهذا أمر مهم لضمان سلامة أعضاء البرلمان، مع ذلك يبني ذلك التصرف شعورا بالانتماء إلى الحزب الذي يميل إلى تعزيز الالتزام الحزبي.

إدارة التحديات أمام مسار الحزب

في حالة تشريع ما أو قضية ما بها معارضة محتملة من أعضاء البرلمان، فإنهم ينتظمون في محاولة لإقناع أعضاء البرلمان بالبقاء على ولائهم إلى مسار الحزب- بتحديد من هم الذين لديهم اهتمامات، وإعطاء أعضاء البرلمان فرصة لمقابلة القادة خلف الأبواب المغلقة، وتنظيم الاجتماعات حيث يقوم قادة الحزب بمناقشة للسياسات مع أعضاء البرلمان، وإقناع أعضاء البرلمان الذين يدعمون السياسة بالتحدث إلى الأصدقاء الذين ربما لديهم اهتمامات، وتحديد الامتيازات التي قد تكون ضرورية لضمان إمكانية تمرير هذا التشريعي أو إمكانية دعم السياسة على الملأ وتوصيل ذلك إلى الوزراء والمتحدثين الرسميين.

الطرق غير الرسمية لتعزيز الولاء

هناك طريقتان هامتان يمكن الحفاظ فيهما على النظام، بينما هناك عقوبات رسمية وهياكل، وقد تكون الطرق غير الرسمية وضغوط الأقران أيضا مهمة للغاية.

إن الانتماء إلى حزب برلماني قد يجلب شعورا بالصداقة الحميمة، بالتالي يصعب اتخاذ موقف مختلف من بقية الزملاء. باعتباري رئيسا سابقا لجماعة السوط، طلبت من الناس التحدث إلى أعضاء برلمانيين آخرين من أصدقائهم لمحاولة التأثير عليهم وإقناعهم بالحفاظ على الالتزام الحزبي.

عندما يوجد تنظيم حزبي جيد، قد يكون من الممكن استخدام التنظيم الحزبي والأعضاء خارج البرلمان في التأثير عليه. على سبيل المثال، قد يضع الحزب ذو الناخبين ضغوطا على ممثليهم للبقاء على ولائهم للحزب.

مسئولية القيادة الحزبية

في الأحزاب السياسية الحديثة، من النادر أن تكتفي قيادة الحزب بالتصريح بمساره وتتوقع من أعضاء البرلمان اتباعه في صمت. هناك مسئولية فعلية تقع على عاتق قيادة الحزب وهي التواصل المناسب مع أعضاء البرلمان، إشراكهم في وضع السياسة قدر المستطاع والتواجد لتبرير مسار الحزب والدفاع عنه. رغم انشغال قيادة الحزب، من المتوقع أن يتصل أعضاء البرلمان وجها لوجه مع القيادة ويحظوا بفرصة مجادلة وتلقي إجابات.

قضايا الدوائر الانتخابية

في بعض الأحيان، قد يجد عضو البرلمان تضاربا بين سياسة الحزب وما يراه في مصلحة الناخبين. على سبيل المثال استقالت وزيرة من حكومة المملكة المتحدة لكي تصبح قادرة على تكوين حملة ضد خط سكة حديد سريع بُني في دائرتها الانتخابية. أصبح أعضاء البرلمان ذوو المصالح الدفاعية القوية في دوائرهم الانتخابية صاخبين في معارضتهم لتخفيض نفقات الدفاع بواسطة الحكومة. هذا مثال صعب، حيث إن العديد من السياسات سيكون لها تأثير مختلف على دوائر انتخابية مختلفة.

تحتاج القيادة الحزبية إلى اتخاذ قرار بشأن المهلة التي تمنحها في هذه الحالات وهل القضية خاصة بعدد قليل من الناخبين أم لا.

القضايا التي تتعلق بالضمير

أحيانا توجد قضايا تتعلق بالضمير قد تتطلب طرقا مختلفة. على سبيل المثال هناك قضايا قد يكون بها وجهات نظر أخلاقية أو دينية قوية، وفي نظام المملكة المتحدة خضعت للتصويت الحر. بلفظ آخر، لا يلتزم أعضاء البرلمان الأفراد بمسار الحزب في تلك القضايا، لكنهم أحرار في التصويت رغم شعورهم بأن ذلك يعكس وجهات نظرهم الشخصية.

الخاتمة

في النهاية ومن خلال تجربتي، قد تسهم العوامل التالية في الانضباط الحزبي:

- المشاركة في وضع المسار الحزبي.
- التشاور المستمر بشأن وضع السياسات.
- الطرق الرسمية لكسب الالتزام، على سبيل المثال من خلال الشروط المحددة في القرارات السارية بما فيها التوقيع على الإعلانات كشرط للترشح أو العضوية في مجموعة برلمانية.
- محفزات ومكافآت الولاء.
- التنظيم لضمان معرفة أعضاء البرلمان ماهية المسار الحزبي في أي وضع.
- فرص الالتقاء الجماعي ومقابلة القيادات الحزبية للتعبير عن وجهات النظر وتطوير شعور بالتضامن.
- الطرق غير الرسمية للبناء مثل ضغط الأقران والدعم
- الحساسية تجاه دوائر انتخابية معينة أو قضايا الضمير.

الفصل الختامي:
الالتزام الحزبي هل يمكن تحققه في الحالة المصرية؟

أ/ محمد العجاتي

باحث ومدير منتدى البدائل العربي للدراسات[7]

يُعرف الالتزام الحزبي بأنه تعهد العضو المنتمي للحزب بالالتزام ببرنامج الحزب وقرارات سياسته العامة وإظهار الولاء للحزب، وكذلك وسائل تنفيذ هذه القرارات. وهو الأمر الذي يشبه هذا الالتزام الحزبي بسياسة العصا والجزرة، والتي يخضع توزيعها وإدارتها وفقا لمدى موافقة تصويتات العضو والتزامه بالولاء للحزب.8 حيث أن انتهاج أعضاء حزب ما لسلوكيات ومواقف مناقضة للمبادئ الأساسية التي يتبناها الحزب من شأنها الإضرار بشعبية الحزب، والنزوح به لفقدان ثقة المواطنين والجماهير به حيث أن انتهاج عضو من أعضاء الحزب لسلوك أو موقف من المواقف على نحو مخالف لخطوط حزبه العريضة الأساسية في قضية ما من شأنه أن يُستغل ضد الحزب، في إطار المناوشات الإعلامية والسياسية ومن ثم يؤدى لفقدان ثقة المواطنين أو الجماهير به.

إلا أن الدقة تستوجب كذلك التمييز بين هذه الإشكاليات المرتبطة بمسألة الالتزام الحزبي، والتي يبدو أنها بشكل أساسي إشكالية وأزمة تعاني منها الأحزاب المدنية بالأساس، على عكس ما هو الحال في حالة الأحزاب الدينية أو ما عُرف بأحزاب الإسلام السياسي، والتي لا تعاني من هذه الإشكالية لعدة عوامل أولها أن هذه التيارات لها قواعد اجتماعية ونقاط تماس مع قطاعات بعينها متجذرة، ومن ثم كانت نشأة هذه الأحزاب تأطير أو

---

[7] باحث مساعد: نوران سيد أحمد، مساعد باحث في منتدى البدائل العربي

[8] نوران أحمد، "بناء الأحزاب وإشكالية البناء الحزبي"، منتدى البدائل العربي للدراسات، 11 يوليو 2012، http://goo.gl/dvsHou

حصاد لاستثمارها في بناء هذه القواعد وشبكات التواصل، إلى جانب الجانب العقائدي الغالب على هذه القواعد أو الفئات الاجتماعية والتي أيضا كانت عامل تماسك قوي لهذه الأحزاب، ومن ثم لم بنفس إشكاليات الالتزام الحزبي والتي عانت منها الأحزاب المدنية في تلك الفترة9.

وبناء على الأوراق المقدمة في هذه الدراسة يحاول هذا الفصل تحديد الإشكاليات الأساسية التي تواجه "الالتزام الحزبي" في مصر، في محاولة لتفهم أسبابها وبالتالي تحديد كيفية التعامل معها في ظل السياق المصري مستفيدين من التجارب الأكثر نضوجا في هذا المجال.

أولا: الإشكاليات البنيوية

وهي مشكلات نابعة في الأساس من بنية الحزب وتكوينه، وعلاقاته الداخلية والفئات والقطاعات المختلفة فيه وكيفية تنظيمها، ويمكننا تناولها من خلال أبرز المعضلات:

1- **الشباب**:

وهي الفئة الأهم والأكبر التي انخرطت بالفعل في العمل السياسي والحزبي منه. ففي مصر في أعقاب الثورة؛ انخرطت أعداد كبيرة في العمل الحزبي كما اهتمت الأحزاب بالشباب باعتبارها الفئة الأهم والأكثر قابلية للفعل، إلا أن توالي الأحداث السياسية في مصر في أعقاب الثورة، والتي كانت في جزء كبير منها محل عدم رضا من جانب القطاع الشبابي، كانت مناسبة كاشفة لإشكالية تواجد الشباب داخل الحزب، وهو العنصر الذي كان شديد التأثر بطبيعة اللحظة حينها من حيث حالة السيولة غير المسبوقة، والتي كانت تدفع في اتجاه ممارسة السياسة بالشكل المباشر لها كالتظاهر في الشوارع، والاعتصامات،... إلخ، باعتبارها الوسيلة الأكثر فعالية للضغط والتأثير، في مقابل نبذ قطاع كبير من الشباب حينها لمفهوم الصفقات

[9] سامح فوزي، "أزمة الأحزاب المدنية في مصر"، جريدة الشرق الأوسط، 19 أبريل 2014، http://is.gd/VoIdJZ

والتفاهمات السياسية الجارية، والتي كانت لا تتماشي مع ما رآه قطاع من الشباب المسيس والنشط من حلول وخيارات يُفترض فيها أنها تكون على نحو أكثر حسما وقطعية. إلا أن ذلك يستوجب بداية التأكيد على أن إشكالية تعامل الأحزاب وقياداتها مع العناصر الشبابية أو القطاع الشبابي يتفاوت من حزب لآخر، تبعا لطبيعة شكل هذا الحزب وتركيبه، حيث أن الساحة السياسية المصرية شهدت في أعقاب الثورة، وظهور موجات من تأسيس الأحزاب المصرية في أعقاب الثورة مباشرة، فهناك الأحزاب التي يمكن وصفها بالمتنوعة جيليا وهو الأحزاب التي كانت مسألة دمج القطاع الشبابي بها أكثر تحديا، وهناك مجموعة أخرى من الأحزاب والتي يُغلب على تكوينها، الطابع الشبابي، من حيث غلبة أعداد الشباب المنتمين لها، وربما الموجودين في المواقع القيادية لهذه الأحزاب.10والسياق والبنية القانونية التي تعمل فيها الأحزاب، فعلى سبيل المثال نجد أن التعديلات على قانون الأحزاب المصري لعام 2011، لم تتضمن بين بنودها ما يفيد في إلزام الأحزاب السياسية بتقاليد الديمقراطية الداخلية في إدارة الأحزاب، أو الحرص على التمكين والإدماج ضمن هذه الهياكل الحزبية، خاصة لفئات مثل المرأة والشباب، وهو الأمر الذي يمكن أن نجده في عدد من التجارب المماثلة أو الشبيهة كتجربة قانون الأحزاب المغربية وتعديلاته على وجه التحديد لعام 2011 والذي ألزم الأحزاب المغربية بأن تتضمن ضمن هياكلها ومستوياتها القيادية المختلفة على المستوى الوطني والمحلي نسبة محددة من الشباب والمرأة (بنسبة الثلث)،11 وهو ما تفتقده الحالة المصرية. وهو الأمر الذي لا يساهم في معالجة أزمة وإجراءات العمل الحزبي والسياسي في مصر، إلى جانب إطلاقه يد القيادات الحزبية في التعامل كما تشاء فيما يتعلق بهذه الفئات (المرأة والشباب).

---

[10] نادين عبد الله، "شباب الأحزاب السياسية في مصر بين قدرات التأثير ومشكلات التهميش"، منتدى البدائل العربي، 2015، ص 9- 11

[11] راجع قانون الأحزاب المغربي لعام 2011 في مادته 26، http://is.gd/LWc0Sh

من ثم فإن إشكالية دمج الشباب أو القطاع الشبابي والتعامل معه، كانت أحد أبرز التحديات التي واجهت الأحزاب في مصر في أعقاب الثورة، وكيفية التعامل مع هذا القطاع على نحو يضمن تماسك الحزب، وتحقيق التزامهم بما يقره الحزب من خطوط عريضة، وكذلك المواقف والقرارات التي يتبناها الحزب.

عند التطرق لإشكالية الالتزام الحزبي فيما يتعلق بالقطاع الشبابي، يكون من المفيد التطرق لطبيعة الخبرة العملية التي مرت بها عدد من الأحزاب في هذا الصدد، والتي عكست ضعف الالتزام الحزبي بداخلها، وربما تهديد تماسك عدد من الأحزاب في بعض الحالات، فعلى سبيل المثال كانت بعض الأحزاب ترفع من شعار ومبدأ الالتزام الحزبي في وجه عدد من القطاعات الشبابية الرافضة لمواقف الأحزاب وقراراتها سواء فيما يتعلق بالإدارة الداخلية للحزب، أو ما كان له علاقة بمواقف من المجال السياسي الأكبر، دون استتباعه بآليات أخرى كالعمل على إقناع هذه المجموعات، أو محاولة التواصل معهم، وهو الأمر الذي كان له تأثيره في استنزاف الالتزام الحزبي كآلية ومحور أساسي يجب الحرص عليه من جانب القيادات، ومن ثم غياب شرعيته كحجة في مواجهة هذا القطاع الشبابي،[12] يُضاف لذلك عدم قدرة الأحزاب على الاستفادة من حركة الشباب ممثلة في الاعتصام والاحتجاج، والتظاهر في أوقات سابقة، والدخول معهم في خصومة بدلا من ذلك، إلى جانب أن الاهتمام بالالتزام الحزبي جاء في مراحل متقدمة على إثر تفاقم الأزمة في عدد من الأحزاب والتي أخذت عدة صور منها تضارب التصريحات بين القيادات والعناصر الشابة بالأحزاب، والتي زادت من قناعة عدد كبير من قطاع الشباب بأن هذه الآليات لا تُستخدم إلا بغرض مراوغة الشباب، وتمرير ما يرونه. إلى جانب أن هناك بعض الحالات في عدد من الأحزاب التي اتسمت بقدر من المحاباة لبعض الشباب، وتهميش البعض الآخر[13]. ويتضح

[12] مقابلة مع أحد أعضاء حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.

[13] مقابلة مع عضو سابق بحزب الدستور بمحافظة القاهرة.

هذا التخبط والاختلافات بين الأجيال المختلفة بداخل الأحزاب في كل مناسبة انتخابية، حيث تشهدت هذه الأحزاب أزمات داخلية كبيرة مع إصرار شباب على عدم المشاركة في الانتخابات قبل استكمال الأسس الديمقراطية التي تقوم عليها هذه الانتخابات، فيما تفضل قيادات الأحزاب المشاركة أملا في تحقيق تقدم من خلال المسار السياسي14.

خبرة الأحزاب البريطانية بالطبع مختلفة، والتي تستند في سعيها لبناء الالتزام الحزبي على إعطاء مساحة للحوار المفتوح لجميع الأعضاء والفئات كالمرأة والشباب في المناقشات والإدارة اليومية للحزب، سواء ما ارتبط منها بالسياسة التفصيلية للحزب في ضوء قواعده العامة مع اعتماد مبدأ التجربة والخطأ.

في النهاية فإن التجربة البريطانية تستدعي للذهن أهمية الحد من التوسع في استخدام الإجراءات العقابية ضد الأعضاء الخارجين على خط الالتزام الحزبي، واللجوء لوسائل أكثر مرونة وغير رمية ممثلة في محاولات لإقناع من جانب الزملاء المماثلين أو المشاركين طالما لم تمتد المخالفات للجوانب المالية والإدارية للحزب، أو اتخاذ مواقف عامة ضد الحزب، أو سلوكيات مضادة له على اعتبار أن كل ذلك مضر بالصورة الإعلامية والجماهيرية للحزب.15

ومن هذا يمكننا تبين أن في الدول ذات التاريخ الطول في الممارسة الديمقراطية يعد دمج الشباب في الأحزاب ومنحهم كافة الحقوق وأحيانا توفير استثناءات لهم تقويهم داخل الحزب وهياكله، هو أحد الطرق الأساسية لتحقيق الالتزام الحزبي. بينما في الحالة المصرية فالقائمون على الأحزاب

---

[14] محمد ربيع، "الشباب يرفضون والقيادات تقبل ننشر تفاصيل الخلاف داخل الدستور والتيار الشعبي بسبب البرلمان المقبل"، المصري اليوم، 8 يناير 2015،

http://goo.gl/Wxonn9

أيضا انظر أحمد فوزي، "الالتزام الحزبي"، فصل بنفس الكتاب.

[15] Nick Sigler,"Commitment to the party line- A view from party headquarters",2015, chapter in this book

يحاولون أن يفرضوا الالتزام الحزبي كطريق لدمج الشباب، وهو إن عبر فإنما يعبر عن الثقافة السلطوية والأبوية السائدة في مجتمعنا.

2ـ **المحافظات**:

تعد العلاقة بين المحافظات أو الهيئات الحزبية في الأقاليم، أحد التحديات الأساسية أمام تحقيق الالتزام الحزبي في حالة كثير من الأحزاب المصرية، وهو الأمر الذي لا يمكن فهمه إلا في إطار طبيعة العملية السياسية والحزبية في مصر والتي تتسم بقدر كبير من المركزية واحتكار القاهرة بشكل أساسي للتفاعلات والعملية السياسية في مجملها، وهو الأمر الذي لا يقتصر فقط على السياق السياسي وطبيعة نظام الدولة في مصر، ولكنه كذلك يمتد لكثير من الكيانات بما فيها الأحزاب، وعند التطرق لهذا التحدي، فيمكن التمييز بين ثلاثة مستويات أساسية فيما يتعلق بالعلاقة مع المحافظات:

فبالرغم من المطالبة بأن يكون هناك قدر من اللامركزية في عمل الأحزاب السياسية وعلاقتها بهيئاتها وقواعدها، إلا أن هناك أحد الإشكاليات التي كشفت عنها تجربة الأحزاب المصرية، وهي المرتبطة بأنه لا توجد من الأساس خطة عمل مركزية في حالة الكثير منها، تكون عاملا محددا ومنظما للعلاقة بين المركز والهيئات الحزبية في الأقاليم، وهو الأمر الذي يترك انعكاسه من حيث فتح مساحة كبيرة من الحركة أمام هذه الهيئات دون وضوح الخطوط العامة العريضة التي يجب أن تلتزم بها هذه الهيئات في العمل،[16] المشكلة في جانب أخر منها ممتدة لعملية الاتصال بين المركز في القاهرة وبقية الهيئات في الأقاليم أو المحافظات، وهي العملية التي يغلب عليها طابع البطء في الاتصال بين الطرفين، فعلى سبيل المثال قد تلجأ هيئات المحافظات للمركز لطلب المساعدة في أحد المسائل أو طلب مساعدة مالية من الحزب، أو فنية لمواجهة تطور ما (على سبيل المثال أحد هيئات المحافظات لأحد الأحزاب طلبت من القاهرة سرعة إمدادها باستمارات عضوية لمواكبة الطلب المتزايد من عدد

[16] مقابلة مع أحد أعضاء الهيئات الحزبية لحزب الدستور بمحافظة الدقهلية.

كبير من المواطنين في الانضمام للحزب، وهو الأمر الذي لم تستجب له الإدارة في القاهرة بالسرعة المطلوبة، الأمر الذي أدي لخسارة عدد كبير محتمل من الأعضاء، ولجوء الأعضاء لمبادرات وآليات ذاتية لتعويض هذه الفجوة)17.

إلى جانب أن عملية الاتصال بين القاهرة (القيادة المركزية)، وبين هيئات المحافظات عادة ما يتم عن طريق عدد محدود للغاية من الأعضاء، وهو أمر سيئ لأنه يؤثر ويفتح الباب أمام احتكار عدد قليل من الأعضاء لعملية التواصل مع القاهرة وحرمان بقية الأعضاء في هيئة المحافظات من إيصال صوتها للقيادة المركزية في كثير من الأحيان، وهو ما يسمح بالتلاعب بإرادة الأعضاء، ويؤثر على مقدار ثقة الأعضاء في الحزب وقياداته. وهو ما يؤثر في التزامه بقرارات الحزب سلبا، في كثير من الموضوعات والقضايا، خاصة إذا كانت مرتبطة بواقعهم المحلي.

يُضاف إلى ذلك عامل أساسي له بالغ التأثير على مسألة الالتزام الحزبي، وهو ذلك المرتبط بطبيعة صنع القرار داخل الحزب، وهي العملية التي يغلب عليها قدر كبير من المركزية من جانبين أساسيين، إحداهما من حيث مركزية صنع القرار في قيادة الحزب المركزية في القاهرة، والتي تطرح صعوبة دائمة حضور ممثلين قياديين من هيئات المحافظات بصفة مستمرة في الاجتماعات، ومن جانب أخر من حيث أن صنع قرار ما يتم عادة داخل دوائر ضيقة عادة ما تكون القيادات العليا في الحزب، ويتم إبلاغ بقية المستويات التنظيمية بها، والهيئات، دون أن يكون هناك استماع لآراء القواعد والقيادات الوسيطة، وهو ما يتعارض في بعض الحالات حتى مع اللوائح التنظيمية للأحزاب، والتي تقتضي أن يكون تبني قرار من جانب الحزب خاصة في القضايا الاستراتيجية والمصيرية بعد أخذ آراء المحافظات عادة من خلال التصويت.

في جانب آخر يمكن الإشارة كذلك لمسألة التمويل باعتبارها عاملا مؤثرا في العلاقة التضامنية بين القيادة المركزية للحزب في القاهرة وبين هيئات

[17] مقابلة مع أحد أعضاء الهيئات الحزبية لحزب الدستور بمحافظة الدقهلية.

الحزب في المحافظات، ومن ثم يمكن أن يكون لها تأثير على مسألة الالتزام الحزبي، وحيث أن قانون الأحزاب المصري الجديد بتعديلاته عام 2011 لم يتم مناقشته مع القوى والأحزاب السياسية، وقد تجاهلت تعديلاته مطالب الأحزاب السياسية الخاصة برفع الحظر على حقها في استثمار أموالها في مشروعات تجارية يدار عائدها لأغراض العمل الحزبي، أما الاستثناء الوحيد الذي أقره القانون في هذا الصدد، فهو استثمار أموال الأحزاب في إصدار الصحف أو استغلال دور النشر والطباعة (وفقا للمادة 11 منه).18 ومن ثم فإن الأحزاب تعتمد بشكل أساسي على الموارد كانت تعتمد على اشتراكات الأعضاء، وتبرعات القادرين، فالقاهرة كان لها حظ أكبر في موضوع التبرعات، وكل أمانة تحصل على جزء من جزء من الموارد، عادة لا تكفي لتغطية متطلبات العمل والأنشطة في المحافظات والأمانات، وهو الأمر الذي خلق أزمة في عدد من المحافظات والأمانات كانت هناك محاولات لمعالجته بمبادرات ذاتية من الأعضاء، وهو الأمر الذي شكل عبء مضاعف على الأعضاء وأدى لانصرافهم عن الأحزاب، وغلق كثير من الأمانات دون تدخل من القاهرة أو المركز لمساعدة هذه الأمانات والمحافظات ودعمها، في مقابل العبء الذي يلقيه المركز على المحافظات في أكثر من جانب أحداها، خاصة في أوقات الانتخابات وتشكيل القوائم التي يخوض بها الحزب الانتخابات، وكذلك في عملية التأسيس. وهو ما يمتد كذلك لصياغة برامج التثقيف والتدريب، والتي تتم في قيادة الحزب في المركز، دون إشراك المحافظات فيها –في أغلب الحالات- ومن ثم تأخذ صورة الفرض عليهم والتبليغ، من جانب القاهرة، دون مراعاة لآرائهم أو احتياجاتهم.19 وهو ما يكون له أثر سلبي على التزام القواعد في المحافظات.

---

[18] نادين عبد الله، "شباب الأحزاب السياسية في مصر بين قدرات التأثير ومشكلات التهميش"، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2015، ص 14-15

[19] مقابلة مع أحد أعضاء السابقين بعضو التحالف الشعبي الاشتراكي.

وعليه يمكننا تبين إشكالية المركزية وتراث الدولة النهرية في مصر، ليس فقط على مستوى السلطة إنما كذلك وصولا للأحزاب، وهو ما يستوجب عملية decentralization على مستوى الكيانات السياسية موازيا لنفي العملية على مستوى الدولة ككل.

3ـ **التيارات الداخلية**:

وهي أحد أبرز المشكلات التي واجهتها الأحزاب في مصر في أعقاب الثورة، من حيث وجود قدر من التنوعات داخلها على مستوى الاتجاهات والتيارات، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه في أحد جوانبه لكون الأحزاب نشأت على النحو السابق الإشارة لها، من أن برامجها بها قدر كبير من التشابه في الأفكار والخطوط العريضة على الرغم من تعدد تصنيفها وتوجهها الفكري والإيديولوجي وهو الأمر الذي كان له انعكاسه في وجود تجاذبات بين تيارات داخل الأحزاب حول الوجهة التي ينبغي أن يأخذها الحزب، وإدارته، وهو الأمر الذي يكتسب صورة صراعية في كثير من الأحزاب في مصر ما بعد الثورة، وهي الأزمة التي بدورها تضر لحد كبير بمسألة الالتزام الحزبي على اعتبار أن أحد الحجج أو الأدوات المستخدمة في المناوشات بين هذه التيارات والأجنحة المختلفة هي مسألة الالتزام الحزبي، كأداة لضبط وتحجيم الطرف الآخر، وهو الأمر الذي ينعكس بدوره في استمرارية استنزاف هذا المصطلح والالتزام والثقة به.

يُضاف إلى ذلك طبيعة أن تعدد الأحزاب الموجودة على الساحة المصرية، واحتواء كل منها على أجنحة مختلفة ومتباينة يلعب كعامل سلبي غير مباشر في ضعف الالتزام الحزبي من جانب الأعضاء تجاه أحزابهم، على اعتبار أنه في أسوأ الحالات إن لم يرتضي العضو الالتزام والامتثال لقرارات حزبه وخطوطه العامة، فأنه من السهولة أن ينشق عن الحزب، ويتوجه لحزب آخر للانضمام له بمنتهي السهولة، أو حتى الانفصال من أجل تأسيس أحزب أخرى أو تشكيلات سياسية أخرى، كما هو الحال في حالتي حزب الدستور،

والنور، التحالف الشعبي، الجبهة الوطنية،20 وهو الأمر الذي بدوره يقيد في بعض الحالات من جهة أخرى يد الحزب في التعامل مع الأعضاء المخالفين.

يُضيف لتعقيد قدرة الأحزاب على إدارتها لمسألة الالتزام الحزبي، مسألة التداخل بين المال والعمل السياسي- بمعني أن أحد السمات الملحوظة في العملية السياسية في مصر بعد الثورة- وهي التي تتداخل في جانب أخر مع عدد من الأجنحة والتيارات المتنافسة والمتناحرة في الأحزاب المختلفة، وهو ما يضعف في بعض الأحيان من قدرة الحزب على ضبط العلاقة بين هذه الأطراف، خاصة ما كان منها أقدر على تمويل الحزب وما يرتبط به من أنشطة ومهام أكثر من الأجنحة الأخرى.

وهنا يمكن الإشارة لعاملين أساسيين كان لهم تأثير في قدرة الحزب على استيعاب التنافس أو الصراع من حزب لآخر، أحدهما هو طبيعة الظروف والتحديات التي تُواجه الحزب، فإذا لم يكن هناك ظروف أو مواقف تدفع الحزب وقيادته لتبني موقف ما من هذه التيارات، تكون هذه التنويعات مستمرة داخل مظلة الحزب، بطريقة أو بأخرى.21 إلى جانب عامل القيادة الحزبية وقدرتها على إدارة العلاقة وتوازنات القوة بين الأجنحة المختلفة داخل الحزب، وهو الأمر الذي يزيد من وطأته أن كثير من الأحزاب واللوائح تعاني قصور في معالجة هذا الجانب.

وهنا يظهر غياب ثقافة العمل الجماعي وخبرات إدارة التنوع في الأحزاب الجديدة خاصة، ويظل الالتزام الحزبي رهين الشرطين السابق الإشارة لهما، واللذان أثبتت التجربة العملية أنهما غير مستمرين في الأحزاب المصرية بعد ثورة يناير.

---

[20] سمير عبد الله، "أبرز الانشقاقات داخل الأحزاب المصرية بعد "25 يناير""، الوطن، 2 مايو 2015، http://goo.gl/I1xA2F

[21] سامح فوزي، "أزمة الأحزاب المدنية في مصر"، جريدة الشرق الأوسط، 19 أبريل 2014، http://is.gd/VoIdJZ

ثانيا: إشكالية التفاعلات الحزبية

وهي تلك المشكلات النابعة من التفاعل بين الحزب وممثليه، الذين من المفترض أن يخرجوا بآرائه للمستوى الأوسع من الجماهير سواء من خلال البرلمان، أو الإعلام، أو اللقاءات الجماهيرية والسياسية، فإذا اعتبرنا الإشكاليات البنيوية هي الإشكاليات المتعلقة بالتفاعل الداخلي في الحزب، فهذه الإشكالية ترتبط بشكل أكبر بتفاعل الحزب مع الواقع.

1ـ **النواب**:

وهي أحد الإشكاليات البارزة والتي اتضحت على أثر الانتخابات البرلمانية لعام 2012/2011 والتي لم تكن تتحسب لها الأحزاب، وبخاصة الأحزاب المحسوبة على الكتلة المدنية، وهو الأمر الذي أخذ عدة صور بداية من غياب الوضوح فيما يتعلق بآلية اختيار أعضاء دون غيرهم للتنافس على الانتخابات، وهو أمر يمكن إرجاعه في جانب منه لطبيعة الترتيبات السياسية بعد ثورة 2011 والتي فرضت على الأحزاب سرعة تكوين أحزاب من أجل المنافسة على الانتخابات وأن تكون جزءا من المشهد السياسي، وإلا ستتعرض للإقصاء، وهو الأمر الذي دفع كثير من الأحزاب في كثير من الحالات لاختيار عدد من الأعضاء والشخصيات لضمها على قوائمها الانتخابية، والتي تعتقد هذه الأحزاب في قدرتها على المنافسة وحصد نسبة كبيرة من الأصوات في دائرة انتخابية بعينها، دون النظر لتوجهاتهم الفكرية أو مدى قبولهم ومقاربتهم لخطوط الحزب العامة –المتشابهة بين الأحزاب في الأغلب- دون أن يكون ذلك مصحوبا في كثير من الأحيان بالتوافق على الخطوط العامة الراغبين في تمريرها في البرلمان من تكتل انتخابي بعينه.

تجربة العمل النيابي في مصر بعد الثورة وخاصة بين صفوف نواب الكتلة المدنية كشفت عن جملة من الأزمات، أبرزها أن فكرة الالتزام أو التضامن بين النواب غير حاضرة بالضرورة في الذهن، ومن ثم فإن الاهتمام يكون قاصرا على التحضيرات للانتخابات وتحقيق المكسب الانتخابي، على نحو يغيب عنه،

دون أن تكون هناك خطة عمل وتنسيق واضحين بينهم داخل البرلمان، المؤسسية والقواعد الناظمة للعمل بين نواب الكتلة الواحدة، على النحو الذي تكشف عنه واقعتين هما واقعة انتخاب رئيس المجلس ووكيليه في هذه الأثناء وكذلك عملية انتخاب وتكوين اللجان النوعية، وهو الأمر الذي انعكس في تبني مواقف معتمدة على التقدير الذاتي من جانب كل نائب بمفرده، وهو الأمر الذي انعكس في النهاية على تماسك هذه الكتلة.22 إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذا الانفصال كان بشكل أساسي بين الأعضاء الحزبيين من جهة والأعضاء المستقلين الذين ضمتهم قوائم الأحزاب من جهة أخرى.

إلا أنه في بعض الحالات التي شهدت وجود هيئات برلمانية داخل الأحزاب، فقد اتسم عمل الكثير منها من الناحية الفنية بالجودة ومحاولة ضبط العمل بين الأعضاء داخل البرلمان، إلا أنها وجُهت بمسألة أخرى وهي قضية الانفصال بين الهيئة البرلمانية داخل الحزب، وبين بقية الحزب من جهة أخرى فيما يتعلق بالنقاش حول طبيعة القرارات والقوانين التي تُعرض عليهم داخل البرلمان، واستطلاع الآراء حولها.23

وهو الأمر الذي كان له تأثيره في تراجع قدرة الحزب على دعم أعضاؤه ونوابه في البرلمان بتقديم الدعم الفني واللوجستي لهم سواء على مستوى توفير دعم فني لهم من خلال توفير مساعدين لهم يعاونوهم على العمل البرلماني سواء كانوا من شباب الحزب أو فنيين متخصصين مكلفين من الحزب مباشرة لدعمهم. وهو الأمر الذي انعكس في عدد من الحالات في خروج عدد من النواب من أحزابها والانتماء لأحزاب أخرى أثناء انعقاد الدور البرلماني.

أما الحالة البريطانية، فإن خلق نوع من الالتزام والتضامن بين النواب وبعضهم البعض من جهة، وبين النواب وحزبهم من جهة أخرى، فهو بالأساس عملية تفاعلية وليست متغير ثابت، ألا ان نجاح هذه العملية

---

[22] سامح مكرم عبيد، "نقاط أساسية: العلاقة بين النواب والالتزام الحزبي.. القيود والحريات"، ضمن فصول هذا الإصدار

[23] مقابلة مع أحد أعضاء الحزب الديمقراطي المصري الاجتماعي.

يتطلب جملة من الاشتراطات أبرزها: **الوضوح والتحديد**، من حيث وضوح الأجندة التشريعية وأولوياتها والتي يتم الإعلان عليها بداية من انطلاق السباق الانتخابي، للجمهور وللنواب المتنافسين كذلك ووصولا لأن الالتزام الحزبي هو **عملية تواصل مستمر وتفاوض في كل مراحلها**، بداية من اختيار المرشحين للتنافس انتخابيا باسم الحزب، مرورا بالنقاشات والمفاوضات المستمرة بينهم بهدف تطوير الأجندة الانتخابية والوصول لواحدة محل اتفاق، وحتى في حالة التشريعات التي يتوقع أنها لن تحظى بتأييد من جانب النواب لتمريرها داخل البرلمان فإن الإقناع والمشاورات الدورية آلية أساسية لحل الخلافات أو النزعات بطريقة آمنة. وفي جانب آخر أنها **عملية في جانب كبير منها قائمة التعاقد بين (الأشخاص/ النواب)**، وبين الحزب من جهة، والتي تأتي في صورة بيان/ تعهد يتم التوقيع عليه من جانب الأعضاء المرشحين للتنافس على الانتخابات تحت مظلة هذا الحزب، يؤكد على التزامهم بالتنافس انتخابيا على السياسات المتفق عليها، وبالطبع بين الحزب والناخبين من جهة أخرى. أنها **عملية بناء متعددة الأطراف** بمعنى أنها لا تتوقف عند النواب والقيادة الحزبية، ولكنها تمتد كذلك للعلاقة بين النواب وبقية القواعد الحزبية من خلال ما يُعرف (Policy Forum) والذي يجمع ممثلي كافة التيارات للمشاركة في التصويت على سياسات الحزب، ومن ثم سياسة الحكومة في حال فوز الحزب، ولا يمكن تغافل جمهور المؤيدين والناخبين كلاعب أساسي في إلزام الحزب بخطوطه العريضة وقواعده.24

إلى جانب أن عملية البناء الحزبي قائمة على إدراك قوى للممارسة والعمل السياسي باعتبارها حيزا لتبادل المصالح، ومن ثم تحفيز الأعضاء على المثول للحزب وخطه، وليست مجرد قيمة في الفراغ -وهو ما تفتقده الحالة المصرية بصورة أو بأخرى- وهو ما يبدو في إقرار نمط للمكسب والمنفعة للعناصر التي تبدى التزاما بخط الحزب من حيث وضعها في موقع قيادي أو

[24] Jacqui Smith, "Members of parliament and commitment to the party line- Reflection and the UK experience", March 2015, chapter in this book.

حكومي بعد استيفاء المناقشات والتشاور حول مدى صلاحية عضو وكفاءته لمنصب ما.

إلى جانب أن عملية الالتزام الحزبي كما يبدو عملية تتطلب من ضمن اشتراطات أخرى مرونة القواعد والهياكل الداخلية للأحزاب من أجل ضمان تماسك البناء والالتزام الحزبي، **ووجود خطوط اتصال واضحة بين الهياكل المعنية داخل حزب بعينه**، وسير عملية الاتصال فيما بينها بطريقة تبادلية بداية من وجود **هياكل/ لجان** متخصصة داخل الحزب تتولى مسألة إمداد النواب بما يحتاجونه من بيانات ومعلومات، في مقابل التزام النواب بتوضيح كافة المسائل والتفاصيل التي تطلبها هذه اللجان منه، مرورا بوجد ما يشبه **الهيئة البرلمانية** داخل الحزب والخاصة بالنواب لمناقشة كافة القضايا والمستجدات؛ فإن التنظيم الهيكلي للنواب وعملهم ممتد بدوره داخل البرلمان من خلال ما يُعرف بـ(Whips) وهم القائمين على إدارة العمل داخل البرلمان بين نواب الحزب الواحد في شقه التشريعي وكذلك الإجرائي والمتصل منها بالتواصل مع المجتمع المدني، والمتخصصين في كافة المجالات، والمؤسسات البحثية.25

قضايا الدوائر الانتخابية:

مسألة التوفيق أو حل التعارض بين مصلحة دائرة انتخابية بعينها والتي يمثلها نائب ما داخل الحزب، وبين سياسات الحزب نفسه، من أصعب واعقد المحاور التي يمكن أن تؤثر على مسألة الالتزام الحزبي من ناحية لأنها مرتبطة بما يمثله الحزب وارتباطه الذاتي والسياسي مع الدائرة الممثل لها، ومن جهة أخرى مع الحزب أو الجهة التي توفر له الدعم وأرضية التحرك. وهو من جانب آخر يُصعب على الحزب وقيادته التعامل معه، لآن الالتزام الحزبي أحد أهدافه الأساسية هو جمهور الحزب ومؤيديه، وهي اللحظة التي يواجه فيها هذا

[25]Jacqui Smith, "Members of parliament and commitment to the party line- Reflection and the UK experience", March 2015, chapter in this book.

الجمهور بسياسة الحزب التي تتعارض مع مصالحه. ومن ثم لا يوجد آلية ثابتة في الخبرة البريطانية لحل هذه المسألة، لا من حيث ما يُفترض أن يقوم به النائب، ولا كذلك الحزب، لكن الأمر في النهاية متروك للسلطة التقديرية لقيادة الحزب، إلا أن العامل الحاسم في أخذ القيادة لقرارها في هذا الصدد هو معرفة إن كان رفض سياسة ما هو اتجاه عام بين النواب ومقاطعتهم تبعا، أم أن التعارض أمر مقتصر على مقاطعات ونواب بعينهم.26

2. رؤساء وقيادات الأحزاب:

السنوات الخمس الماضية بعد 2011 أعطت مساحة كبيرة لاختبار جملة من المسائل حول بناء الأحزاب بصفة عامة، وهي العملية التي تداخلت فيها عوامل متعددة على النحو السالف الإشارة له، أحد أبرز العوامل المؤثرة هو عامل القيادة الحزبية، والتي تركت تأثيرها بالطبع على مسألة الالتزام الحزبي كأحد السمات الأساسية لاختبار تماسك البناء الحزبي.

الأمر الملاحظ بصفة عامة على تجربة الأحزاب المصرية هو أن القيادة الحزبية في كثير من الحالات لعبت دورا سلبيا في مسألة الالتزام الحزبي وتماسك أحزابها، على عكس المفترض والمنتظر من جانب القيادة الحزبية على اعتبار ما تمارسه من تأثير مباشر على الالتزام الحزبي بما تملكه من صلاحيات لضمان التزام الأعضاء حزبيا متى اقتضى الأمر ذلك، ومن خلال أسلوب الإدارة التي تنتهجه هذه القيادة داخل الحزب، وفي القلب منها عملية صنع القرار، وما تقدمه هذه القيادة من نموذج للاحتذاء به، من خلال ما تُلزم نفسها به من خطوط الحزب العريضة، وإمكانية محاسبتها ومراجعتها عند خروجها عن هذا الخط، والقواعد.

فكشفت هذه السنوات الخمس عن غلبة الطابع الفردي على القيادة الحزبية في الحالة المصرية، ووجود قدر كبير من الشخصنة، وهو الأمر المنعكس

---

[26] Jacqui Smith, "Members of parliament and commitment to the party line- Reflection and the UK experience", March 2015, chapter in this book.

على الصلاحيات التي تتمتع بها هذه القيادة/ الفرد والتي تصل لوضعية احتكار، في ضوء غياب لمؤسسية القيادة الجماعية داخل هذه الأحزاب.27 الأمر يجد انعكاسه كذلك في ارتباط الحزب في مخيلة المواطنين والفئات الجماهيرية بشخص بعينه في التسمية المتداولة بينهم، كما الحال في حالة حزب الوفد وارتباط الحزب بشخص رئيسه وهو السيد البدوي، وحزب المصريين الأحرار (نجيب ساويرس)، وهو الأمر الذي مثل في بعض الحالات والوقائع عبئا على هذه الأحزاب في تحميلها مواقف هذه الشخصيات في المخيلة العامة، وربما كذلك على المستوى الداخلي لهذه الأحزاب من حيث تجاهل الحزب ككيان جماعي فاعل في مقابل هذه الشخصيات المحتكرة لتمثيل الحزب. وهو الأمر الذي يمكن تفسيره جزئيا بارتباط المال بالعمل السياسي، وهو ما يصل في بعض الحالات لدخول القيادات الحزبية في حالة من الصراع والمناوشات،28 والتي بالطبع تترك تأثيرا سلبيا على بقية الأعضاء والقواعد.

دور القيادة الحزبية السلبي امتد في جانب آخر إلى مسألة مرتبطة بطبيعة تعاطي هذه القيادات مع انتماءهم الحزبي، من خلال إطلاق جملة تصريحات وتبني مواقف تعكس فجوة وتعارض مع خط الحزب العام المعلن، وهو بالطبع أمر ضار بصورة الحزب إعلاميا وجماهيريا، وهو الأمر الذي ترك كذلك انعكاسا سلبيا على الأعضاء المنتمين للحزب من حيث ضرب فكرة الالتزام بقواعد الحزب عرض الحائط، واستباحتها، ومن جهة أخرى ترسيخ فكرة الانتقائية في تطبيق القواعد على عدد من الأعضاء في حال مخالفتهم لخط الحزب، وإعفاء مخالفين آخرين منها.

الأمر كذلك مرتبط بطبيعة إدراك القيادات الحزبية لطبيعة تركيبة القواعد المنتمية لحزبها، وكذلك التيارات والأفكار التي تموج بها القواعد

---

[27] نادين عبد الله، "شباب الأحزاب السياسية في مصر بين قدرات التأثير ومشكلات التهميش"، منتدى البدائل العربي، 2015، ص 15-16

[28] صلاح دياب: البدوي قادر على أن يتجاوز بالحزب أزمته الحالية، مصر العربية، 15 أغسطس 2015، http://is.gd/qtQmLJ

الحزبية تجاه مسألة أو سياسة ما، على نحو ينعكس في النهاية في تبني القيادة الحزبية لمواقف بعينها، وتبني الأعضاء لموقف مخالف، وهو الذي يجد طريقه للترجمة في صورتين أساسيتين، الأولى إما تفسخ الحزب وحدوث انشقاقات داخله، أو استقالات جماعية، وإما أن الوضع يبقي على ما هو عليه ظاهريا، من حيث استمرارية هذه التباينات العميقة، وغياب القدرة على استيعابها، والتي يختار الحزب وقياداته التغاضي عنها خشية انفجاره داخليا، ومن تراجع قدرته على إلزامهم، وهو ما كانت محصلته في النهاية كيانات حزبية ضعيفة وغير فاعلة. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة لتجربة حزب النور في اختيار قياداته الانحياز لمسار 3 يوليو، في حين أن القواعد كانت أميل لتبني موقف آخر تمثل في وجود بعض من هذه القواعد في اعتصام رابعة العدوية المناهض لهذا المسار، وهي حالة كاشفة عن طبيعة إدارة القيادات الحزبية للخلافات العميقة مع قواعدها، والتي كانت تركن لتأجيل الحسم وعدم الدخول في مواجهات مع قواعدها، ومن جهة أخرى أصاب هذا التناقض الرأي العام والجماهير بقدر كبير من اللبس حول موقف الحزب وخياراته، ومصداقيته.29

خاتمة:

يمكن الإشارة كذلك لتفاوت درجات الالتزام الحزبي، وحرص الأحزاب عليها، وتعاملها مع الأعضاء بناء على ذلك كما تشير عدد من الخبرات المستقرة، تبعا لجملة من الاعتبارات:

- **نوع العضوية**:

قرارات الأمانة العامة والجمعية العمومية ملزمة كلية للقياديين، والتنظيمية والاستراتيجية منها ملزمة لعضو الهيئة الحزبية أما العضو القاعدي يلتزم بالقرارات التنظيمية للجمعية العمومية.

[29] الفضالي: "قواعد حزب النور تؤيد أفكار الإخوان، وبكار: القرار في يد الشعب والقضاء"، جريدة الشروق، 15 يونيو 2015، http://is.gd/CHRJNy

- **طبيعة القرار:**

بخصوص قرارات الجمعية العمومية فالقرار التكتيكي ملزم للقياديين، القرار التنظيمي ملزم لكل أعضاء الحزب، أما القرار الاستراتيجي يلزم القياديين وأعضاء الهيئات.

- **الجهة المتخذة للقرار:**

إصدار قرار من هيئات الحزب يعني أعضاءها فقط، والمخالف يوجه له اللوم كعقاب. قرارات الأمانة العامة والجهة المفوضة عنها ملزم للأعضاء ويتم التحقيق مع العضو بناء عليها دون فصل، قرارات الجمعية العمومية ملزمة للأعضاء وتستوجب التحقيق مع العضو وإمكانية فصله كعقوبة.

- **طبيعة التعبير:**

حرية التعبير بشكل عام دون انتقاد للحزب وعمله ممكن في مقال، أو رأي، أو برنامج تلفزيوني، موقع أو ندوة، دون إشارة للعضوية الحزبية. القرارات التنظيمية والاستراتيجية غير مسموح في صددها بالممارسات الفردية، والقياديين بالطبع. أو ما يصدر قرار صريح بمنع مخالفة قرار تنظيمي أو استراتيجي.

إن تنظيم مستويات للالتزام الحزبي بناء على المعايير السابقة، يعد جزء من حل مشكلة الالتزام الحزبي، وكذلك بعض الأفكار الواردة في هذا الكتاب مثل منتدى السياسات كوسيلة لدمج ممثلي الحزب بشكل أكبر، أو (Whips) كأداة رقابة على عملية الالتزام الحزبي. إلا أنه لا يمكن النجاح في ذلك، دون تحقيق إصلاح في بنية الأحزاب المصرية، والتي لها بالغ الأثر على قضية الالتزام الحزبي، أولها هو المرتبط بـ **لوائح عمل الأحزاب**، حيث تبرز إشكالية أساسية وأن كثير من اللوائح غير مفعلة بطريقة أو بأخرى، وكثير من التفاعلات الحادثة بين أعضاء الأحزاب تم خارج هذه اللوائح، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره في جانب أخر بأن كثير من الأعضاء لا يلمون باللوائح الموضوعة للحزب، ومن ثم عادة لا يعرفون القواعد الواجب الالتزام بها، وغيرها من

الإجراءات التي يمكن أن تفيد في تفاعلهم داخل الحزب. وهو مرتبط في جانب آخر بكون كثير من العناصر أو الأعضاء المنتمين للحزب لم يشاركوا في عملية صياغة اللوائح والقواعد لا في اللجنة المركزية المسئولة عن وضع مسودة اللائحة الداخلية للحزب، ولا في عملية التعليق على المسودات المطروحة، وهو أمر متصل في جانب منه بضعف المقدرات المملوكة للأحزاب من حيث وجود أمانات بلا وسائط الكترونية (أجهزة كمبيوتر وطباعة) لتوزيع هذه المسودات على الأعضاء لأخذ رأيهم عليها، وحتى ضعف إمكانية توفير نسخ ورقية منها في بعض الحالات.

هنا يمكن الإشارة كذلك، إلى أن عدد من الأحزاب المصرية عند لحظة التأسيس كان هناك خلاف داخل أروقتها بين آراء ترى ضرورة أن توضع لوائح أولا للأحزاب ثم يتم عقد الانتخابات المشكلة لهيئات الحزب، ومستوياته المختلفة، في مقابل آراء أخرى كانت أميل لعقد الانتخابات أولا من أجل خلق نوع من الوضوح والاستقرار فيما يتعلق بشكل الحزب وهياكله، يمكن أن تُلحق فيما بعد بعملية وضع لوائح ناظمة للحزب، وهو الأمر الذي كان له تأثيره السلبي في بعض الحالات كضبابية القواعد وسير العمل وعدم الالتزام من جانب الأعضاء تبعا لذلك.30

إلى جانب المراوغة في استخدام القواعد الواردة باللائحة، على النحو الذي يؤدي لتشكك الأعضاء في هذه اللوائح، ويعمق من فكرة عدم احترامها، ومن ثم لا توجد مرجعية يمكن الرجوع لها في حالة الاختلاف، ولا في حالة إدارة العمل اليومي للأحزاب، ولا غيرها من التفاصيل، وهو بالقطع يخصم من فرص التزام الأعضاء تجاه الحزب.

إلى جانب أن هناك حالات في بعض الأحزاب والتي كان يتم فيها استصدار قواعد جديدة حول العملية الإجرائية والإدارية داخل الحزب بشكل سريع

[30] مقابلة مع أحد أعضاء حزب الدستور.

ومفاجئ دون الرجوع للقواعد أو الأمانات، ويتم تعميمها، وهو الأمر بدوره الذي يفقد القواعد مصداقيتها، ويساعد على تفسخ الحزب.

خطاب الأحزاب وبرامجها، هو أحد العوامل المؤثرة كذلك في تحقيق الالتزام الحزبي، حيث أن برامج الأحزاب تتشابه لحد كبير في خطوطها العريضة والتي فرضتها الثورة المصرية، دون أن يعكس ذلك إيمانا حقيقيا أو تجذيرا لهذه الأفكار والخطوط العامة في ذهنية الحزب والقائمين عليه سواء من القيادات أو القواعد، وهو الأمر الذي يوجد قدر من الضبابية، والتي تترك انعكاسها السلبي ليس فقط في علاقة الأعضاء بقيادات الحزب حول قرارات بعينها أو مواقف بعينها، ولكن كذلك في ثقة المواطنين العاديين في هذه الأحزاب وأعضائها.31

في النهاية تؤكد التجارب الحزبية القوية والراسخة تاريخيا كما هو الحال في تجربة الأحزاب البريطانية، على أن عملية الالتزام الحزبي هي بالأساس عملية بناء قاعدي قائمة على متغير التراكم والاستثمار في الحوار والتفاوض بصفة مستمرة بين قيادات الحزب والأعضاء والفئات المختلفة من أجل الوصول لقواعد عامة محل اتفاق، مصاحب له قدر من الانفتاح على الدوائر غير المنتمية للحزب، كما هو الحال في دوائر التخصصات الفنية، والتي قد تلعب دورا في صياغة القواعد وخاصة ما ارتبط منها بالسياسات العامة. وهو الأمر الذي يقتضي في الوقت ذاته شفافية وإطلاع من البداية للأعضاء على كافة المتغيرات، والقواعد، وإشراكهم فيها باستمرار.

وعليه فقضية الالتزام الحزبي في الحالة المصرية ليست قضية يمكن التعامل معها بمعزل عن وضعية الأحزاب والسياق السياسي العام في البلد، فبدون قانون يطلق حرية تنظيم وعمل الأحزاب ولا يقيدها بأعداد كبيرة أو إجراءات معقدة أو رقابة صارمة، وبدون تشريعات تشجع التعددية وتعتمد

[31] محمد العجاتي، نوران أحمد، "مفهوم المواطنة في خطاب التيارات السياسية المختلفة: دراسة مقارنة"، منتدى البدائل العربي للدراسات، ديسمبر 2014، ص 35

الأحزاب كأداة رئيسة لهذه التعددية على المستوى السياسي، وتشجع المواطنين على العمل السياسي على أساسا برامج حزبية، والأهم بدون بنية حزبية قائمة على الديمقراطية الداخلية في الهياكل والآليات والممارسات، سيكون من الصعب تطوير أداء ممثلي الأحزاب و إلزامهم بمفهوم "الالتزام الحزبي".